نموذج اجابة استرشادي

جامعة بنها الفرقة:االرابعة
كلية التربية اختبار مادة:تاريخ آسيا الحديث و المعاصر
قسم التاريخ كود المادة:H412
الشعبة:عامة زمن الاختبار: ساعة
امتحان الفصل الدراسى االأول للعام الجامعى ٢٠١٨ /٢٠١٩

أجب عن سؤال واحد فقط : -

السؤال الأول:

وضح بالشرح و التحليل تاريخ اليابان الحديث و المعاصر .

السؤال الثانى : -

ناقش مع التحليل شركة الهند الشرقية البريطانية ؟ و ثورة ١٨٥٧م في الهند .

السؤال الثالث : -

ناقش مع التحليل أسباب و نتائج حركة الأستعمار الأوروبي في القارة الأسيوية .

مع أرق الأمنيات بالتوفيق و النجاح

أ.د.م/ نجلاء محمد عبد الجواد

السؤال الأول:

وضح بالشرح و التحليل تاريخ اليابان الحديث و المعاصر .

أسباب ثورة ١٨٥٧ في الهند:

يمكن اعتبار بدء السيطرة الفعالة للشركة البريطانية على الهند من تاريخ منح امبراطور المغول حق الشركة في تحصيل الإيرادات من البنغال وبيهار وأوروبا عام ١٧٦٥م ومن تاريخ تولي اللورد وبلزلي رئاسة الشركة عام ١٧٨٤م والذي يمكن اعتباره المستعمر البريطاني الحقيقي الأول في الهند.

والواقع أن السيطرة والتفوق الذي أحرزته شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الهند بعد ١٧٦٣م، جعلها تقوم بتبديل شعارها السابق بالتغلغل التجاري السلمي دون هيمنة، وراحت تلجأ إلى استخدام الأساليب المسلحة في العمليات التجارية، كما حاولت الحصول على مكاسب أخرى تتخطى نطاق التجارة.

وفي حقيقة الأمر فإنه بعد انهيار الإمبراطورية المغولية على أثر وفاة أورنكريب عام ١٧٠٧م، أصيب المجتمع الهندي بالتفكك والضعف والانهيار وانقسمت الإمبراطورية الهندية إلى دول يعترف معظم حكامها بأباطرة ضعاف في دلهي ومن ثم فقد كان اعترافاً اسميا، وأخذ هندوك المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية عاجزة عن توفير الحماية للشركة، في الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة هندوك المارشا للشركة، وراحت الشركة تعمل على تدعيم مركزها في مناطق نفوذها وراحت الشركة تقوم بعمل التحصينات اللازمة في مراكزها وخاصة في مناطق التوترات.

وقد استغلت الشركة الخلافات الحادة حول حقوق الوراثة بين القواد في ممتلكات المغول وبدأت تتدخل في هذا الصراع السياسي لمصلحة الشركة بطبيعة الحال، وراح مدير الشركة ولزلي منذ عام ١٧٩٨م بتحالف مع بعض الولايات ضد الولايات والأخرى من أجل توسيع هوة الخلاف بين المقاصات متبعاً سياسة (فرّق تسُد) من اجل مصلحة شركته وباستخدام هذا الأسلوب استطاعت الشركة مع مطلع القرن التاسع عشر أن تحظى بالإقامة والسيطرة على مساحات شاسعة في الهند.

ولا شك أن التناحر بين القواد في ممتلكات المغول مكن التجار والشركة في الموانى من التدخل منضمين إلى الجانب الذي يمدهم ببذل أسخى الجزاء أو منحهم أعظم الامتيازات.

وبهذه الأساليب التي تعتمد على التآمر وتأليب الجماعات الهندية على بعضها مستغلين استنجاد بعض قادة الهند بهم استطاع ولزلي فعلاً تحطيم قوة هندوس الماراثا وأجبرهم على

الدخول في نظام من المحالفات مع بريطانيا وذلك بشنه الحملات العسكرية المعدة بمهارة وبالاستفادة من الخلافات الداخلية بين الولايات.

وبعد إدخال حكام الماراثا داخل إطار نظام المحالفات البريطانية تحمل السيخ عبء المبادرة ضد البريطانيين في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ولكن بعد حروب متتالية تمت هزيمة حاسمة وأضيفت البنجاب إلى الأقاليم الخاضعة مباشرة السيطرة الشركة البريطانية وبذلك خضعت أغلب الهند في حوالي منتصف القرن التاسع عشر لسيطرة البريطانيين سيطرة مباشرة بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية أو بشكل غير مباشر عن طريق نظام المحالفات أو الوكلاء المقيمين في عدد ضخم من الإمارات.

وهنا نأتي إلى بيت القصيد وذلك لأن الممارسات الملتوية والبشعة والاستنزاف المتواصل لخبرات الهند أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م في الهند، فقد كانت كل موارد البنغال على سبيل المثال توجه نحو غرض واحد هو النهب، فقد كانت الشركة دولة لصوص، فمنذ تولي الشركة جمع الإيرادات في البنغال صارت أحوال الناس في هذه البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ذلك وأخذت البنغال تشرف على الخراب والدمار، فقد أصبحت مصانع السادة الإنجليز منتشرة في أنحاء البلاد ومخازنهم التجارية موجودة في كل مكان وفي كل قرية وهم يتاجرون في جميع أنواع الحبوب والمنسوجات، وشتى أنواع السلع الأخرى، ومن أجل شراء هذه السلع كانوا يفرضون نفوذهم على الفلاح، حتى إذا اشتروا البضائع بهذه الوسائل الاستبدادية بثمن بخس كانوا يجبرون السكان وأصحاب الحوانيت على شرائها بثمن مرتفع يزيد على ما يدفع في الأسواق.

وعلى هذا الأساس ظهرت في بلاد الهند دولة جديدة تقوم على استغلال الناس استغلالاً لا رحمة فيه قائماً على التفوق البحري الإنجليزي في ذلك الزمان.

وفي حقيقة الأمر فإن الشركة التي خلفت حكم المغول في الهند كانت تعمل بوعي وبدون وعي كعميل للاستعمار البريطاني من اجل الحفاظ على ما أطلق عليه فيما بعد "ألمع درة في التاج البريطاني"، وبذلك أثرت أوجه نشاطها تأشيراً عميقاً في حياة الهند وتطوراتها بشكل سالب.

على أية حال فإن الشركة استطاعت في الفترة من ١٨٤٠م-١٨٤٨م، أن تقضى على آخر دولة ذات سيادة بالهند ومملكة البنجاب وقامت بضمها، وبذلك امتد سلطان الشركة من كشمير إلى راس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام متبعة طرق أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م.

والواقع أن أسباب ثورة ١٨٥٧م لا تعود إلى هذا العام فقط وإنما كما بينا آنفاً فإن السياسة التي اتبعها رئيس الشركة ويلزلي وغيره من رؤساء الشركة قد ساهمت في اندلاع هذه الثورة فالسياسة المتعسفة والابتزازية التي اتبعها ولهوزي إزاء الدويلات الهندية سواء الهندوكية أو

الإسلامية، كما أن سياسة التآمر والدس والوقيعة والتصفية التي اتبعها، إزاء الدولة المغولية ومحاولاته إلحاق الدويلات الهندية وضمها إلى بعضها لتخفيض عددها، ناهيك عن رفض إعطاء الهنود أية وظائف، كانت هذه السياسة قد أثمرت في إشاعة الاضطراب السياسي وإحساس المسلمين والهندوس بالخطر الذي يهددهم من جراء تلك الممارسات التي تتنافس مع الحضارة والأديان.

وعلى هذاالأساس فأنه يمكن القول أن الثورة التي اندلعت في الهند عام ١٨٥٧م كانت ثورة ضد النفوذ الغربي وذلك لأن استمرار الشركة في ضم الأراضي الهندية واستخدامها لكافة الأساليب الغربية في كل مناطق الحياة الهندية، كشفت للعقل الهندوسي والمسلم عن وجود مجهود دائب لإحلال حضارة عربية محل حضارة الهند.

والواقع أن سياسة الابتزاز التي اتبعتها الشركة وتدهور الوضع الاقتصادي في الهند كان على رأس دوافع ثورة ١٨٥٧م ففي الوقت الذي راحت فيه الشركة تستخدم سياسة "فرق تسد" للإيقاع بين الأمراء المسلمين بإعانة بعضهم بالمال والرجال على حساب الطرف الآخر، راحت في ذات الوقت توقع الفرقة وتغزي النزاع بين المسلمين والهندوس وقد لجأت في ذلك إلى مساعدة الهندوس ضد المسلمين، وما كاد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أمسكت الشركة بدخول الولايات الإسلامية وغير الإسلامية في شبه القارة الأفريقية وكان هذا بطبيعة الحال له آثار سلبية هدامة على الأوضاع الاقتصادية في الهند، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في الهند قبل الثورة إلى درجة كبيرة من التدهور والارتباك فقد أصبح الكثير من ملاك الأراضي في حالة فقر مدقع بسبب الابتزاز ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأراضي وتأخرت الزراعة وأصيبت الصناعة بالتخلف والانحطاط نتيجة سياسة الشركة في العمل على ضرب الصناعة الوطنية والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك سياسة استغلال خيرات البلاد، وبطبيعة الحال فقد ترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية انتشار معدل البطالة بين الموظفين الهنود وشعر الشعب الهندي بالظلم والتعسف وبخاصة في عهد دلهوزي وترتب على ذلك عدم دفع رواتب الموظفين وتخفيض بعض المرتبات الأخرى ومن ثم أصبحت النفوس مشحونة ووصلت إلى حالة الغليان والانفجار في عام ١٨٥٧م.

والدوافع أنه كان من أهم نتائج خضوع الهند لسيطرة شركة تجارية تحولت إلى حاكم استعماري تؤيده القوة البريطانية هي القضاء على المؤسسات الاقتصادية في شتى أرجاء الهند والقضاء على نظام حيازة الأرض والصناعات والهيئات التعاونية وانعكست سياسة الشركة على انهيار التجارة الهندية المزدهرة كما انهارت أيضاً الطبقة الهندية المتوسطة التي كانت آخذة في النمو، ولم تكن النتائج التي وضحت في نظام حيازة الأرض أقل قسوة.

كان الأثر البريطاني في الهند أكثر عمقاً من أي أثر خلفه الغزاه السابقون منذ مجيء الآريين، إذ استطاع البريطانيون عن طريق سلطتهم السياسية أن يحققوا تحولاً اجتماعياً عميقاً بإعادة توزيع القوة الاقتصادية.

الواقع أن الآثار السلبية الهدامة للشركة قد امتدت إلى النواحي الاجتماعية والدينية على أثر انتشار بعض مظاهر المدنية الأوروبية في الهند، فقد كانت بعض الإصلاحات التي قامت بها الشركة والإنجليز في الهند موجهة مباشرة ضد العقائد والعادات التي يمارسها الهنود من قديم الزمان مثل محاولة القضاء على عادة حرق الأرامل بعد موت الزوج والذي صدر قانون ١٨٥٦م بشأنه عندما أباح زواج الأرامل الهندوسيات بعد موت الزوج وليس حرقهن بالإضافة إلى تحريم خنق الهنود الذين يعبدون الآلهة "كالي" وجهود الإنجليز في القضاء على عادة وأد البنات، هذه المظاهر التي سددت ضربة قاصمة لعقائد الهنود ومشاعرهم الدينية وقد نبهت هذه المظاهر الشعب الهندي إلى ما تحمله من أخطار على ذاتيتهم خاصة وأن هذه المظاهر جاءت مصاحبة لنشاط البعثات التنصيرية التي أعلنت صراحة عن هدفها محاولة تنصير الهنود وراحت تعلن بياناً في كلكتا تحث فيه الهنود على اعتناق الديانة المسيحية، لأنه مادامت أقاليم الهند المختلفة قد أصبحت مرتبطة بعضها ببعض بوسائل المواصلات الحديدية والبرقية فقد حان الوقت الذي يرتبط فيه أهل الهند بدين عام موحد هو الدين المسيحي.

والواقع أنه على الرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية حرصت منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية وذلك لأن التجارة كانت شغلها الشاغل، كما أنها كانت تحرس أن التدخل غير المناسب في العادات الاجتماعية والمعتقدات – والممارسات الدينية الطعن في الهندوكية والإسلام هو عمل ضار بمصالح الشركة التجارية، كما أنه يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، أقول أنه على الرغم من معارضة الشركة لنشاط البعثات إلا أن تلك البعثات اتخذت من كلكتا قاعدة لها وشرعت في الهجوم على الهندوكية والسخرية من عادات – الهندوس والمسلمين على حد سواء.

لقد بدأ رجال البعثات حملة دعاية عنيفة على الهندوكية على أمل أن تكون نفخة في النفير الذي يدعو إلى دك جدران الهندوكية دكاً لا رجعة بعده وراح كبار الموظفين يعملون على ترغيب صغار موظفيهم في اعتناق المسيحية، حتى أن الموظفين الهنود لم يكن يرتاحون لهذه الأعمال التي تهددهم في دينهم وتشوه صورة معتقداتهم أمام أعينهم.

كان نشاط رجال الدين قد امتد إلى المدارس، فراحت بعض المدارس الحكومية تنظم دروساً خاصة لتدريس الإنجيل كما أن نشاط هذه البعثات قد وصلت إلى المستشفيات والسجون والأسواق.

وفي حقيقة الأمر فإن رجال البعثات التنصيرية لم يحاولوا في أغلب الأحوال أن يقنعوا الهندوس والمسلمين بالعقل بالديانة المسيحية ولم يسوقوا لهم دليلاً واحداً على صدق رأيهم

وصواب دعواهم، ولكنهم في معظم الأحوال كانوا يسددون الطعنات ضد العقائد الهندية ويشوهون صورة هذه العقائد ويظهرونها بمظهر غير حضاري ولما كان الدين وتر حساس يمس شفاف الناس فإنه يبدو أن رجال البعثات التنصيرية قد تجاهلوا أن عقائد الهند في ذلك الزمان هي عقائد الآباء والأمهات والأجداد وأنهم يؤمنون بهذه العقائد إيماناً لا يدع مجالاً للشك في أنه الدين الحق، ومن هنا كان الحساب الختامي لهذه الممارسات هو الغضب العام والعارم وشعور السخط على الشركة وعلى الإنجليز وعلى الأجانب.

والواقع أن قيام الإنجليز ببعض الإصلاحات مثل إدخال السكك الحديدية والتلغراف وانتشار التعليم الغربي وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في نظام التعليم الهندي وقانون ١٨٥٦م بتعميم الحقوق المدنية، كل هذه الإصلاحات ساهمت بشكل أو بآخر في غضب الشعب عام ١٨٥٧م، فقد راح الشعب الهندي يربط بين هذه المظاهر المدنية وبين الغرض الخبيث من ورائها وأدرك الشعب الهندي أن الواقع من وراء ذلك له هو هدم حضارتهم والقضاء على ذاتيتهم وكيانهم ومحو طابع عقائدهم وحياتهم التي تعودوا عليها، فتطبيق القوانين المدنية الإنجليزية على الهنود منذ قانون ١٨٥٦م على سبيل المثال لم يرق لكثير من الهنود ولم يقابلوه بالارتياح وذلك لأن هذه القوانين قد أوقعتهم فريسة سهلة لفئة من المحتالين والدجالين وألحقت بهم أضرار كثيرة، وبالإجمال فإنه أصبح الشعور العام أن الإنجليز يستخدمون الشركة في محوهم وعاداتهم من الوجود وعلى هذا فقد ظهر الغليان والجيشان في ثورة ١٨٥٧م.

وفيما يتعلق بالأسباب العسكرية للثورة فإنه يمكن القول أن الجيش كان هو الأداة الفعالة لتنفيذ سياسة شركة الهند الشرقية وهو في ذات الوقت جيشها الخاص، ولكن في ذات الوقت كانت المعاملة التي يلقاها الجنود الهنود معاملة سيئة وغير مرضية لاتتكافئ مع معاملة الجنود والضباط الإنجليز، هذا على الرغم من أن الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في هذا الجيش ومن ثم فقد كانت نفوس الجنود تواقة للثورة على هؤلاء الإنجليز بسبب الظلم الواقع عليهم والتفرقة في المعاملة بينهم وبين الإنجليز وتشويه عقائدهم من قبل وفاقهم وقادتهم من الإنجليز في المؤسسة العسكرية.

ويبدو أن الذي شجع الجنود الهنود على تفجير ثورة ١٨٥٧م هو اشتراك بريطانيا في تلك الحقبة من التاريخ في عدة حروب مثل حرب القرم وحرب الأفيون الثانية بين بريطانيا والصين والحرب الفارسية ومن ثم فقد رأى الجنود أن الفرصة مواتية لهم ليثوروا على هذا المستعمر.

والواقع أن محاولات الطعن المتكررة للعقائد الدينية وتشويه صورتها ومحاولة محوها من جبين الجند أثناء الطوابير والاستعراضات والراحات أدى في نهاية الأمر إلى تقويض ولاء الجنود الهنود للإنجليز.

على أية حال فإن ثورة ١٨٥٧م، قد ساهمت فيها العوامل السابقة بدرجات مختلفة وكانت شرارة الثورة قد انطلقت من بين الجنود على أثر انتشار شائعة بأن شحم البقر يستخدم في تشحيم الطلقات النارية مما أساء إلى مشاعر الجنود والهنود ومن ثم فقد تزعم هؤلاء الجنود ثورة على الإنجليز في شكل نضال مسلح ضد البريطانيين سرعان ما انتشرت في معظم أنحاء البلاد.

ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تطلق على ما حدث في الهند عام ١٨٥٧م بأنها حركة ضيقة النطاق قام بها أساساً بعض المتمردين من العسكريين الهنود العاملين في خدمة الإنجليز، وأنها كانت تمرد ضيق أو فتنة ضيقة ضد الظلم الذي كان واقعاً على الهنود وإشاعة الطلقات النارية المشحمة بدهن البقر والدليل على ذلك من وجهة نظرهم هو أن هذه الفتنة ضيقة النطاق وهذه الحركة المحدودة من قبل فئة الجنود قد أمكن قمعها دونما صعوبة بعد بضعة أشهر.

وتميل بعض المصادر الغربية إلى القول بأن دافع هذا التمرد كان دافعاً شخصياً يميل إلى المصلحة الذاتية وراح يغطي هذه المصلحة الذاتية تحت ستار المصلحة العامة، لأن ثورة ١٨٥٧م من وجهة نظر هذه المصادر هي محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان ولكن تم إخماد هذه الفتنة المحدودة في غضون خمسة عشر شهراً، قد كانت هذه الفتنة مجرد زفرة أخيرة في حياة نظام بال بلفظ آخر أنفاسه يحاول أن يستثير ولاء الماضي ويستدر حماسة الجماهير في مناطق مترامية من الأرض الهندية وبالإجمال فإن ملخص وجهة نظر المصادر الغربية هي أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان فتنة ولم يكن حركة وطنية هدفها التخلص من الإنجليز.

والواقع أن ما حدث عام ١٨٥٧م هو ثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان بدأت على شكل تمرد من قبل الجنود الهنود ثم سرعان ما اكتسبت صفة الحركة الوطنية والثورة الشعبية، فقد راح المتمردون يضعون أنفسهم تحت تصرف ملك دلهي. وأصبحت الحركة حرب من أجل الاستقلال وإعادة السلطة إلى ملك دلهي والتخلص من النفوذ الأجنبي وعلى هذا راح نهرو يقول في كتابه "اكتشاف الهند" الذي كتبه قبل استقلال الهند (١٩٤٧م) بسنوات أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان أقوى كثيراً من مجرد حركة تمرد عسكري وانتشر بسرعة واتخذ شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند وبالإجمال فإنه يمكن القول أن فشل ثورة ١٨٥٧م لا يعني أنها تمرد أو فتنة ضيقة ولا يعني انتفاء صفة الثورة فيها لأن هذه الثورة انطلقت من بين الجنود وهم ينتمون إلى نسيج المجتمع الهندي وليسوا أجانب بالإضافة إلى هذا أن حركتهم لم تقتصر عليهم حتى يمكن أن نقول أنها انقلاب ولكنها امتدت إلى معظم مناطق الهند ومن ثم فإن اشتراك غالبية الشعب الهندي في النضال المسلح ضد مستعمر غاصب مُبتز جاء إلى البلاد حاملاً بندقيته وسلاحه على كتفه ومزوداً بالمدافع من أجل أن يبتز ثروات البلاد، أقول أن اشتراك غالبية طوائف الشعب في مقاومة المستعمر قد أضفى طابع الثورة على ما حدث عام

١٨٥٧م رغم فشلها، أو حتى على الأقل فإنه إذا لم يكن ما حدث في حد ذاته هو حرب من أجل الاستقلال، فإنه كان ملهماً ودليلاً ومرشداً للهنود للعمل من أجل الاستقلال فيما بعد.

على أية حال فإن ثورة عام ١٨٥٧م قد فشلت نتيجة عوامل كثيرة منها أنها لم توهب المثالية ولا التنظيم ولا القوة اللازمة لبناء دولة تتسلم الأمور من البريطانيين وتحافظ عليها ولها القيادة.

والواقع أنه كان من بين أسباب فشل ثورة ١٨٥٧م هو افتقار هذه الثورة إلى اشتراك الطبقة المثقفة من الجنود وعزوفها عن التفاعل والتعاطف مع الثوار، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الطبقة المثقفة من هذه الثورة موقفاً معارضاً مما أفقد الثورة الخلفية الثقافية والعقل المفكر للثورات دائماً.

كان سبب عزوف فئة المثقفين الهنود عن الاشتراك في الثورة يعود إلى قرار جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في نظام التعليم الهندي، منذ ١٨٣٥م فقد شجع الإنجليز استخدام اللغة الإنجليزية كواسطة لنشر الثقافة الأوروبية، وقد حقق هذا القرار أثاراً بعيدة المدى في الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي، فقد كانت النتيجة الأولى بطبيعة الحال هي اتساع الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين الطبقات الصغيرة المثقفة ثقافة إنجليزية والجموع الفقيرة التي لم تحصل على أي قسط من التعليم أو المثقفة ثقافة وطنية، كذلك اتسعت الهوة الفاصلة بين الطبقات الهندوسية المتوسطة والطبقات الهندوسية الراقية التي ظلت تحافظ على ثقافتها التقليدية وبين المسلمين من الهنود الذين ابتعدوا كلية عن التعليم الغربي. ويعني ذلك أنه كان من الطبيعي أن هذه الفئة المثقفة كانت في غالبيتها موالية ومنتمية لإنجلترا لأنهم يعملون موظفين عند الإنجليز وبمعنى أدق كانت الفئة المثقفة الهندية هندية دما ولوناً وإنجليزية ذوقاً ورأياً وخلقاً وثقافة وحليفة مخلصة للإنجليز.

وعلى الجانب الآخر كان من أحد أهم عوامل فشل ثورة ١٨٥٧م، هو افتقار الثورة إلى الزعيم والقائد القادر على قيادة السفينة بحنكة وروية وتدبير في مثل هذه الظروف، فلم يكن يتوفر لهذه الثورة القائد الملهم الذي يستطيع أن يجمع العناصر المتفرقة حوله ويجعل منها قوة قادرة ذات سياسة محددة وخطة واضحة، وكانت القيادات التي ظهرت أثناء هذه الثورة مثل "نانا سهاب وبهادور شاة" هي قيادات محلية لمناطق فقط وبالإجمال فإن افتقار الثورة إلى القيادة القوية القادرة وتوفر القيادة عند الإنجليز كان من عوامل فشل الثورة.

وعلى الجانب الثالث فإن عدم توفر وحدة الهدف بين الهندوس والمسلمين كان من عوامل فشل هذه الثورة وربما كان هناك اتفاق بينهما على طرد الإنجليز من البلاد ولكن اختلفوا في الأهداف بعد طرد الإنجليز فبينما كان المسلمون يحاولون استرداد قوة الدولة المغولية، كان الهندوس يعملون على استعادة نفوذهم وبطبيعة الحال فإن سياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها الشركة لتوقع الفرقة والتشرذم والاختلاف بينهما فتغذت مشاعر المسلمين والهندوس بالغيرة والأحقاد

والتنافس السياسي بينهما وكان هذا سبب انقسام الثوار في كل مكان، ومن ثم فإن الثورة لم يتوفر لها وحدة الهدف النهائي ولا المثل الأعلى.

وأخيراً فإن الثورة كان يغلب عليها طابع المحلية ولم تكن شاملة في أغلب أوقاتها ولم تكن تحسب من أجل إدارتها ، ولم تنطلق في ساعة صفر واحدة كي تربك الإنجليز ولكنها كانت عبارة عن انفجارات متفرقة لا رابط بينها ولا خطة تجمعها ولم تشترك بعض المناطق فيها، بالإضافة إلى اختلاف قادة الثورة في الأقاليم على التكتيك والأسلوب، بالإضافة إلى ضعف تسليح الثوار في مقابل قوة تسليح الإنجليز وتصميمهم على استرداد هيبتهم وقيادتهم الموحدة من قبل الحاكم العام اللورد كاننج، واستغلالهم لفرقة الثوار الهنود واختلافهم وعدم تنسيقهم وعدم تلاحم بعض حكام الأقاليم مع الثوار وعلى هذا فشلت الثورة التي انطلقت من الهند ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م لتضع لبنة وبذرة وأساس للحركة الوطنية الهندية التي سيقع على أكتافها تحرير الهند عام ١٩٤٧م بعد ذلك.

والواقع أنه على الرغم من فشل تلك الثورة، إلا أنها تركت آثاراً بالغة الأهمية على المجتمع الهندي وعلى تحديد العلاقة بين الهنود والإنجليز وعلى إثراء الحركة الوطنية في الهند.

فعلى الجانب فقد ارتأت الحكومة البريطانية في لندن أنه قد آن الأوان لأن تحل محل شركة الهند الشرقية البريطانية في حكم أعظم دره في التاج البريطاني حكماً مباشراً من أجل الحفاظ على مصالح الإمبراطورية البريطانية في الهند من ناحية الحجم والأهمية وضخامة الموارد وموقعها الجغرافي، وعلى هذا فقد اقتضى الأمر إلغاء حكم شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٩٥٨م وبالتبعية إلغاء سياسة الضم التي اتبعها دلهوزي من أجل تلافي أسباب الثورة.

ومع إلغاء حكم شركة الهند الشرقية وإحلال الحكم البريطاني المباشر محلها، تضمنت هذه التغييرات ضرورة إصدار قانون إقامة حكومة أفضل في الهند حاز التصديق الملكي في الثاني من أغسطس عام ١٨٥٨م، فأصبحت الهند تحكم من قبل البرلمان الإنجليزي مباشرة ذلك البرلمان الذي ألقى المسئولية على وزير بريطاني لشئون الهند وعلى نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي يساعده مجس استشاري مكون من خمسة عشر عضواًن وعلى هذا تحولت إلى التاج البريطاني جميع سلطات الشركة وخضعت لها جميع قواتها المسلحة.

وعلى الجانب الآخر فقد كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م انتهاء امبراطورية المغول يوم نفي عن البلاد آخر الأباطرة المغول التي استمر بقاؤها من الناحية النظرية حتى وفاة آخر الأباطرة باهادور شاه عام ١٨٦٢م كانت خيالاً لظل باهت، وعلى الرغم من سماح الإنجليز لحلفاء أكبر وأورانجزيب بالاحتفاظ بلقب إمبراطور، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت أنه بعد وفاة باهادور شاه الثاني فإنها لن تعترف بلقب إمبراطور المغول.

وفي ذات الوقت وبعد حوالي عشرين عاماً تم الاعتراف وسط مظاهر الحماسة البالغة بنوع آخر من الألقاب الإمبراطورية حينما قرر قانون الألقاب الملكية الصادر عام ١٨٧٦م

تتصيب الملكة فيكتوريا "إمبراطورة للهند" كذلك ونجم عن إخماد الثورة وتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند بعد القضاء على إمبراطورية المغول عدم ظهور أي تحد لسلطة الإنجليز في الهند وتقوية السلطة السياسية البريطانية في الهند وزيادة التغلغل الأوربي.

على أية حال فإنه كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م الإكثار من الجنود الأوروبيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت السيطرة الإنجليزية حتى لا تتكرر الثورة مرة أخرى، فقد احتاط البريطانيون بعد إلغاء حكم الشركة بألا تكون نسبة الجنود والضباط الإنجليز في الجيش الهندي البريطاني قليلة بشكل يجعل في الإمكان اندلاع ثورة هائلة أخرى.

فقد كانت شئون الدفاع عن الهند بعد انتهاء ثورة ١٨٥٧م تحت قيادة قائد عام يعين من إنجلترا مباشرة وكانت القوات تتكون من جند من الهنود الذين لم يكن يتولى رتب الضباط بينهم إلا الأوروبيون فقط، وكانت هذه القوة تعزز بحصة معينة من الجند البريطانيون يرابطون بالهند ويعني ذلك أن الجيش الهندي العظيم الذي ذاع صيت بسالته في القتال في أرجاء القارات الثلاث والذي كان وسيلة لتثبيت سلطة بريطانيا في الشرق –أقول– أن هذا الجيش كان هندياً في جنده ورجاله ولكنه كان تحت قيادة الضباط الإنجليز روحاً ودماً ولحماً.

السؤال الثاني : -

ناقش مع التحليل شركة الهند الشرقية البريطانية ؟ و ثورة ١٨٥٧م في الهند .

أسباب ثورة ١٨٥٧ في الهند:

يمكن اعتبار بدء السيطرة الفعالة للشركة البريطانية على الهند من تاريخ منح امبراطور المغول حق الشركة في تحصيل الإيرادات من البنغال وبيهار وأوروبا عام ١٧٦٥م ومن تاريخ تولي اللورد وبلزلي رئاسة الشركة عام ١٧٨٤م والذي يمكن اعتباره المستعمر البريطاني الحقيقي الأول في الهند.

والواقع أن السيطرة والتفوق الذي أحرزته شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الهند بعد ١٧٦٣م، جعلها تقوم بتبديل شعارها السابق بالتغلغل التجاري السلمي دون هيمنة، وراحت تلجأ إلى استخدام الأساليب المسلحة في العمليات التجارية، كما حاولت الحصول على مكاسب أخرى تتخطى نطاق التجارة.

وفي حقيقة الأمر فإنه بعد انهيار الإمبراطورية المغولية على أثر وفاة أوانكريب عام ١٧٠٧م، أصيب المجتمع الهندي بالتفكك والضعف والانهيار وانقسمت الإمبراطورية الهندية إلى

دول يعترف معظم حكامها بأباطرة ضعاف في دلهي ومن ثم فقد كان اعترافاً اسميا، وأخذ هندوك المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية عاجزة عن توفير الحماية للشركة، في الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة هندوك المارشا للشركة، وراحت الشركة تعمل على تدعيم مركزها في مناطق نفوذها وراحت الشركة تقوم بعمل التحصينات اللازمة في مراكزها وخاصة في مناطق التوترات.

وقد استغلت الشركة الخلافات الحادة حول حقوق الوراثة بين القواد في ممتلكات المغول وبدأت تتدخل في هذا الصراع السياسي لمصلحة الشركة بطبيعة الحال، وراح مدير الشركة ولزلي منذ عام ١٧٩٨م بتحالف مع بعض الولايات ضد الولايات والأخرى من أجل توسيع هوة الخلاف بين المقاصات متبعاً سياسة (فرّق تسُد) من اجل مصلحة شركته وباستخدام هذا الأسلوب استطاعت الشركة مع مطلع القرن التاسع عشر أن تحظى بالإقامة والسيطرة على مساحات شاسعة في الهند.

ولا شك أن التناحر بين القواد في ممتلكات المغول مكن التجار والشركة في الموانى من التدخل منضمين إلى الجانب الذي يمدهم ببذل أسخى الجزاء أو منحهم أعظم الامتيازات.

وبهذه الأساليب التي تعتمد على التآمر وتأليب الجماعات الهندية على بعضها مستغلين استنجاد بعض قادة الهند بهم استطاع ولزلي فعلاً تحطيم قوة هندوس الماراثا وأجبرهم على الدخول في نظام من المحالفات مع بريطانيا وذلك بشنه الحملات العسكرية المعدة بمهارة وبالاستفادة من الخلافات الداخلية بين الولايات.

وبعد إدخال حكام الماراثا داخل إطار نظام المحالفات البريطانية تحمل السيخ عبء المبادرة ضد البريطانيين في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ولكن بعد حروب متتالية تمت هزيمة حاسمة وأضيفت البنجاب إلى الأقاليم الخاضعة مباشرة السيطرة الشركة البريطانية وبذلك خضعت أغلب الهند في حوالي منتصف القرن التاسع عشر لسيطرة البريطانيين سيطرة مباشرة بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية أو بشكل غير مباشر عن طريق نظام المحالفات أو الوكلاء المقيمين في عدد ضخم من الإمارات.

وهنا نأتي إلى بيت القصيد وذلك لأن الممارسات الملتوية والبشعة والاستنزاف المتواصل لخبرات الهند أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م في الهند، فقد كانت كل موارد البنغال على سبيل المثال توجه نحو غرض واحد هو النهب، فقد كانت الشركة دولة لصوص، فمنذ تولي الشركة جمع الإيرادات في البنغال صارت أحوال الناس في هذه البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ذلك وأخذت البنغال تشرف على الخراب والدمار، فقد أصبحت مصانع السادة الإنجليز منتشرة في أنحاء البلاد ومخازنهم التجارية موجودة في كل مكان وفي كل قرية وهم يتاجرون في جميع أنواع الحبوب والمنسوجات، وشتى أنواع السلع الأخرى، ومن أجل شراء هذه

السلع كانوا يفرضون نفوذهم على الفلاح، حتى إذا اشتروا البضائع بهذه الوسائل الاستبدادية بثمن بخس كانوا يجبرون السكان وأصحاب الحوانيت على شرائها بثمن مرتفع يزيد على ما يدفع في الأسواق.

وعلى هذا الأساس ظهرت في بلاد الهند دولة جديدة تقوم على استغلال الناس استغلالاً لا رحمة فيه قائماً على التفوق البحري الإنجليزي في ذلك الزمان.

وفي حقيقة الأمر فإن الشركة التي خلفت حكم المغول في الهند كانت تعمل بوعي وبدون وعي كعميل للاستعمار البريطاني من اجل الحفاظ على ما أطلق عليه فيما بعد "ألمع درة في التاج البريطاني"، وبذلك أثرت أوجه نشاطها تأشيراً عميقاً في حياة الهند وتطوراتها بشكل سالب.

على أية حال فإن الشركة استطاعت في الفترة من ١٨٤٠م–١٨٤٨م، أن تقضى على آخر دولة ذات سيادة بالهند ومملكة البنجاب وقامت بضمها، وبذلك امتد سلطان الشركة من كشمير إلى راس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام متبعة طرق أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م.

والواقع أن أسباب ثورة ١٨٥٧م لا تعود إلى هذا العام فقط وإنما كما بينا آنفاً فإن السياسة التي اتبعها رئيس الشركة ويلزلي وغيره من رؤساء الشركة قد ساهمت في اندلاع هذه الثورة فالسياسة المتعسفة والابتزازية التي اتبعها ولهوزي إزاء الدويلات الهندية سواء الهندوكية أو الإسلامية، كما أن سياسة التآمر والدس والوقيعة والتصفية التي اتبعها، إزاء الدولة المغولية ومحاولاته إلحاق الدويلات الهندية وضمها إلى بعضها لتخفيض عددها، ناهيك عن رفض إعطاء الهنود أية وظائف، كانت هذه السياسة قد أثمرت في إشاعة الاضطراب السياسي وإحساس المسلمين والهندوس بالخطر الذي يهددهم من جراء تلك الممارسات التي تتنافس مع الحضارة والأديان.

وعلى هذاالأساس فأنه يمكن القول أن الثورة التي اندلعت في الهند عام ١٨٥٧م كانت ثورة ضد النفوذ الغربي وذلك لأن استمرار الشركة في ضم الأراضي الهندية واستخدامها لكافة الأساليب الغربية في كل مناطق الحياة الهندية، كشفت للعقل الهندوسي والمسلم عن وجود مجهود دائب لإحلال حضارة عربية محل حضارة الهند.

والواقع أن سياسة الابتزاز التي اتبعتها الشركة وتدهور الوضع الاقتصادي في الهند كان على رأس دوافع ثورة ١٨٥٧م ففي الوقت الذي راحت فيه الشركة تستخدم سياسة "فرق تسد" للإيقاع بين الأمراء المسلمين بإعانة بعضهم بالمال والرجال على حساب الطرف الآخر، راحت في ذات الوقت توقع الفرقة وتغزي النزاع بين المسلمين والهندوس وقد لجأت في ذلك إلى مساعدة الهندوس ضد المسلمين، وما كاد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أمسكت الشركة بدخول الولايات الإسلامية وغير الإسلامية في شبه القارة الأفريقية وكان هذا بطبيعة الحال له

آثار سلبية هدامة على الأوضاع الاقتصادية في الهند، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في الهند قبل الثورة إلى درجة كبيرة من التدهور والارتباك فقد أصبح الكثير من ملاك الأراضي في حالة فقر مدقع بسبب الابتزاز ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأراضي وتأخرت الزراعة وأصيبت الصناعة بالتخلف والانحطاط نتيجة سياسة الشركة في العمل على ضرب الصناعة الوطنية والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك سياسة استغلال خيرات البلاد، وبطبيعة الحال فقد ترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية انتشار معدل البطالة بين الموظفين الهنود وشعر الشعب الهندي بالظلم والتعسف وبخاصة في عهد دلهوزي وترتب على ذلك عدم دفع رواتب الموظفين وتخفيض بعض المرتبات الأخرى ومن ثم أصبحت النفوس مشحونة ووصلت إلى حالة الغليان والانفجار في عام ١٨٥٧م.

والدوافع أنه كان من أهم نتائج خضوع الهند لسيطرة شركة تجارية تحولت إلى حاكم استعماري تؤيده القوة البريطانية هي القضاء على المؤسسات الاقتصادية في شتى أرجاء الهند والقضاء على نظام حيازة الأرض والصناعات والهيئات التعاونية وانعكست سياسة الشركة على انهيار التجارة الهندية المزدهرة كما انهارت أيضاً الطبقة الهندية المتوسطة التي كانت آخذة في النمو، ولم تكن النتائج التي وضحت في نظام حيازة الأرض أقل قسوة.

كان الأثر البريطاني في الهند أكثر عمقاً من أي أثر خلفه الغزاه السابقون منذ مجيء الآريين، إذ استطاع البريطانيون عن طريق سلطتهم السياسية أن يحققوا تحولاً اجتماعياً عميقاً بإعادة توزيع القوة الاقتصادية.

الواقع أن الآثار السلبية الهدامة للشركة قد امتدت إلى النواحي الاجتماعية والدينية على أثر انتشار بعض مظاهر المدنية الأوروبية في الهند، فقد كانت بعض الإصلاحات التي قامت بها الشركة والإنجليز في الهند موجهة مباشرة ضد العقائد والعادات التي يمارسها الهنود من قديم الزمان مثل محاولة القضاء على عادة حرق الأرامل بعد موت الزوج والذي صدر قانون ١٨٥٦م بشأنه عندما أباح زواج الأرامل الهندوسيات بعد موت الزوج وليس حرقهن بالإضافة إلى تحريم خنق الهنود الذين يعبدون الآلهة "كالي" وجهود الإنجليز في القضاء على عادة وأد البنات، هذه المظاهر التي سددت ضربة قاصمة لعقائد الهنود ومشاعرهم الدينية وقد نبهت هذه المظاهر الشعب الهندي إلى ما تحمله من أخطار على ذاتيتهم خاصة وأن هذه المظاهر جاءت مصاحبة لنشاط البعثات التنصيرية التي أعلنت صراحة عن هدفها محاولة تنصير الهنود وراحت تعلن بياناً في كلكتا تحث فيه الهنود على اعتناق الديانة المسيحية، لأنه مادامت أقاليم الهند المختلفة قد أصبحت مرتبطة بعضها ببعض بوسائل المواصلات الحديدية والبرقية فقد حان الوقت الذي يرتبط فيه أهل الهند بدين عام موحد هو الدين المسيحي.

والواقع أنه على الرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية حرصت منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية وذلك لأن التجارة كانت شغلها الشاغل، كما أنها كانت تحرس أن

التدخل غير المناسب في العادات الاجتماعية والمعتقدات – والممارسات الدينية الطعن في الهندوكية والإسلام هو عمل ضار بمصالح الشركة التجارية، كما أنه يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، أقول أنه على الرغم من معارضة الشركة لنشاط البعثات إلا أن تلك البعثات اتخذت من كلكتا قاعدة لها وشرعت في الهجوم على الهندوكية والسخرية من عادات – الهندوس والمسلمين على حد سواء.

لقد بدأ رجال البعثات حملة دعاية عنيفة على الهندوكية على أمل أن تكون نفخة في النفير الذي يدعو إلى دك جدران الهندوكية دكاً لا رجعة بعده وراح كبار الموظفين يعملون على ترغيب صغار موظفيهم في اعتناق المسيحية، حتى أن الموظفين الهنود لم يكن يرتاحون لهذه الأعمال التي تهددهم في دينهم وتشوه صورة معتقداتهم أمام أعينهم.

كان نشاط رجال الدين قد امتد إلى المدارس، فراحت بعض المدارس الحكومية تنظم دروساً خاصة لتدريس الإنجيل كما أن نشاط هذه البعثات قد وصلت إلى المستشفيات والسجون والأسواق.

وفي حقيقة الأمر فإن رجال البعثات التنصيرية لم يحاولوا في أغلب الأحوال أن يقنعوا الهندوس والمسلمين بالعقل بالديانة المسيحية ولم يسوقوا لهم دليلاً واحداً على صدق رأيهم وصواب دعواهم، ولكنهم في معظم الأحوال كانوا يسددون الطعنات ضد العقائد الهندية ويشوهون صورة هذه العقائد ويظهرونها بمظهر غير حضاري ولما كان الدين وتر حساس يمس شفاف الناس فإنه يبدو أن رجال البعثات التنصيرية قد تجاهلوا أن عقائد الهند في ذلك الزمان هي عقائد الآباء والأمهات والأجداد وأنهم يؤمنون بهذه العقائد إيماناً لا يدع مجالاً للشك في أنه الدين الحق، ومن هنا كان الحساب الختامي لهذه الممارسات هو الغضب العام والعارم وشعور السخط على الشركة وعلى الإنجليز وعلى الأجانب.

والواقع أن قيام الإنجليز ببعض الإصلاحات مثل إدخال السكك الحديدية والتلغراف وانتشار التعليم الغربي وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في نظام التعليم الهندي وقانون ١٨٥٦م بتعميم الحقوق المدنية، كل هذه الإصلاحات ساهمت بشكل أو بآخر في غضب الشعب عام ١٨٥٧م، فقد راح الشعب الهندي يربط بين هذه المظاهر المدنية وبين الغرض الخبيث من ورائها وأدرك الشعب الهندي أن الواقع من وراء ذلك له هو هدم حضارتهم والقضاء على ذاتيتهم وكيانهم ومحو طابع عقائدهم وحياتهم التي تعودوا عليها، فتطبيق القوانين المدنية الإنجليزية على الهنود منذ قانون ١٨٥٦م على سبيل المثال لم يرق لكثير من الهنود ولم يقابلوه بالارتياح وذلك لأن هذه القوانين قد أوقعتهم فريسة سهلة لفئة من المحتالين والدجالين وألحقت بهم أضرار كثيرة، وبالإجمال فإنه أصبح الشعور العام أن الإنجليز يستخدمون الشركة في محوهم وعاداتهم من الوجود وعلى هذا فقد ظهر الغليان والجيشان في ثورة ١٨٥٧م.

وفيما يتعلق بالأسباب العسكرية للثورة فإنه يمكن القول أن الجيش كان هو الأداة الفعالة لتنفيذ سياسة شركة الهند الشرقية وهو في ذات الوقت جيشها الخاص، ولكن في ذات الوقت كانت المعاملة التي يلقاها الجنود الهنود معاملة سيئة وغير مرضية لاتتكافئ مع معاملة الجنود والضباط الإنجليز، هذا على الرغم من أن الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في هذا الجيش ومن ثم فقد كانت نفوس الجنود تواقة للثورة على هؤلاء الإنجليز بسبب الظلم الواقع عليهم والتفرقة في المعاملة بينهم وبين الإنجليز وتشويه عقائدهم من قبل وفاقهم وقادتهم من الإنجليز في المؤسسة العسكرية.

ويبدو أن الذي شجع الجنود الهنود على تفجير ثورة ١٨٥٧م هو اشتراك بريطانيا في تلك الحقبة من التاريخ في عدة حروب مثل حرب القرم وحرب الأفيون الثانية بين بريطانيا والصين والحرب الفارسية ومن ثم فقد رأى الجنود أن الفرصة مواتية لهم ليثوروا على هذا المستعمر.

والواقع أن محاولات الطعن المتكررة للعقائد الدينية وتشويه صورتها ومحاولة محوها من جبين الجند أثناء الطوابير والاستعراضات والراحات أدى في نهاية الأمر إلى تقويض ولاء الجنود الهنود للإنجليز.

على أية حال فإن ثورة ١٨٥٧م، قد ساهمت فيها العوامل السابقة بدرجات مختلفة وكانت شرارة الثورة قد انطلقت من بين الجنود على أثر انتشار شائعة بأن شحم البقر يستخدم في تشحيم الطلقات النارية مما أساء إلى مشاعر الجنود والهنود ومن ثم فقد تزعم هؤلاء الجنود ثورة على الإنجليز في شكل نضال مسلح ضد البريطانيين سرعان ما انتشرت في معظم أنحاء البلاد.

ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تطلق على ما حدث في الهند عام ١٨٥٧م بأنها حركة ضيقة النطاق قام بها أساساً بعض المتمردين من العسكريين الهنود العاملين في خدمة الإنجليز، وأنها كانت تمرد ضيق أو فتنة ضيقة ضد الظلم الذي كان واقعاً على الهنود وإشاعة الطلقات النارية المشحمة بدهن البقر والدليل على ذلك من وجهة نظرهم هو أن هذه الفتنة ضيقة النطاق وهذه الحركة المحدودة من قبل فئة الجنود قد أمكن قمعها دونما صعوبة بعد بضعة أشهر.

وتميل بعض المصادر الغربية إلى القول بأن دافع هذا التمرد كان دافعاً شخصياً يميل إلى المصلحة الذاتية وراح يغطي هذه المصلحة الذاتية تحت ستار المصلحة العامة، لأن ثورة ١٨٥٧م من وجهة نظر هذه المصادر هي محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان ولكن تم إخماد هذه الفتنة المحدودة في غضون خمسة عشر شهراً، قد كانت هذه الفتنة مجرد زفرة أخيرة في حياة نظام بال بلفظ آخر أنفاسه يحاول أن يستثير ولاء الماضي ويستدر حماسة الجماهير

في مناطق مترامية من الأرض الهندية وبالإجمال فإن ملخص وجهة نظر المصادر الغربية هي أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان فتنة ولم يكن حركة وطنية هدفها التخلص من الإنجليز.

والواقع أن ما حدث عام ١٨٥٧م هو ثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان بدأت على شكل تمرد من قبل الجنود الهنود ثم سرعان ما اكتسبت صفة الحركة الوطنية والثورة الشعبية، فقد راح المتمردون يضعون أنفسهم تحت تصرف ملك دلهي. وأصبحت الحركة حرب من أجل الاستقلال وإعادة السلطة إلى ملك دلهي والتخلص من النفوذ الأجنبي وعلى هذا راح نهرو يقول في كتابه "اكتشاف الهند" الذي كتبه قبل استقلال الهند (١٩٤٧م) بسنوات أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان أقوى كثيراً من مجرد حركة تمرد عسكري وانتشر بسرعة واتخذ شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند وبالإجمال فإنه يمكن القول أن فشل ثورة ١٨٥٧م لا يعني أنها تمرد أو فتنة ضيقة ولا يعني انتفاء صفة الثورة فيها لأن هذه الثورة انطلقت من بين الجنود وهم ينتمون إلى نسيج المجتمع الهندي وليسوا أجانب بالإضافة إلى هذا أن حركتهم لم تقتصر عليهم حتى يمكن أن نقول أنها انقلاب ولكنها امتدت إلى معظم مناطق الهند ومن ثم فإن اشتراك غالبية الشعب الهندي في النضال المسلح ضد مستعمر غاصب مُبتز جاء إلى البلاد حاملاً بندقيته وسلاحه على كتفه ومزوداً بالمدافع من أجل أن يبتز ثروات البلاد، أقول أن اشتراك غالبية طوائف الشعب في مقاومة المستعمر قد أضفى طابع الثورة على ما حدث عام ١٨٥٧م رغم فشلها، أو حتى على الأقل فإنه إذا لم يكن ما حدث في حد ذاته هو حرب من أجل الاستقلال، فإنه كان ملهماً ودليلاً ومرشداً للهنود للعمل من أجل الاستقلال فيما بعد.

على أية حال فإن ثورة عام ١٨٥٧م قد فشلت نتيجة عوامل كثيرة منها أنها لم توهب المثالية ولا التنظيم ولا القوة اللازمة لبناء دولة تتسلم الأمور من البريطانيين وتحافظ عليها ولها القيادة.

والواقع أنه كان من بين أسباب فشل ثورة ١٨٥٧م هو افتقار هذه الثورة إلى اشتراك الطبقة المثقفة من الجنود وعزوفها عن التفاعل والتعاطف مع الثوار، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الطبقة المثقفة من هذه الثورة موقفاً معارضاً مما أفقد الثورة الخلفية الثقافية والعقل المفكر للثورات دائماً.

كان سبب عزوف فئة المثقفين الهنود عن الاشتراك في الثورة يعود إلى قرار جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في نظام التعليم الهندي، منذ ١٨٣٥م فقد شجع الإنجليز استخدام اللغة الإنجليزية كواسطة لنشر الثقافة الأوروبية، وقد حقق هذا القرار أثاراً بعيدة المدى في الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي، فقد كانت النتيجة الأولى بطبيعة الحال هي اتساع الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين الطبقات الصغيرة المثقفة ثقافة إنجليزية والجموع الفقيرة التي لم تحصل على أي قسط من التعليم أو المثقفة ثقافة وطنية، كذلك اتسعت الهوة الفاصلة بين الطبقات الهندوسية المتوسطة والطبقات الهندوسية الراقية التي ظلت تحافظ على ثقافتها التقليدية

وبين المسلمين من الهنود الذين ابتعدوا كلية عن التعليم الغربي. ويعني ذلك أنه كان من الطبيعي أن هذه الفئة المثقفة كانت في غالبيتها موالية ومنتمية لإنجلترا لأنهم يعملون موظفين عند الإنجليز وبمعنى أدق كانت الفئة المثقفة الهندية هندية دما ولوناً وإنجليزية ذوقاً ورأياً وخلقاً وثقافة وحليفة مخلصة للإنجليز.

وعلى الجانب الآخر كان من أحد أهم عوامل فشل ثورة ١٨٥٧م، هو افتقار الثورة إلى الزعيم والقائد القادر على قيادة السفينة بحنكة وروية وتدبير في مثل هذه الظروف، فلم يكن يتوفر لهذه الثورة القائد الملهم الذي يستطيع أن يجمع العناصر المتفرقة حوله ويجعل منها قوة قادرة ذات سياسة محددة وخطة واضحة، وكانت القيادات التي ظهرت أثناء هذه الثورة مثل "نانا سهاب وبهادور شاة" هي قيادات محلية لمناطق فقط وبالإجمال فإن افتقار الثورة إلى القيادة القوية القادرة وتوفر القيادة عند الإنجليز كان من عوامل فشل الثورة.

وعلى الجانب الثالث فإن عدم توفر وحدة الهدف بين الهندوس والمسلمين كان من عوامل فشل هذه الثورة وربما كان هناك اتفاق بينهما على طرد الإنجليز من البلاد ولكن اختلفوا في الأهداف بعد طرد الإنجليز فبينما كان المسلمون يحاولون استرداد قوة الدولة المغولية، كان الهندوس يعملون على استعادة نفوذهم وبطبيعة الحال فإن سياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها الشركة لتوقع الفرقة والتشرذم والاختلاف بينهما فتغذت مشاعر المسلمين والهندوس بالغيرة والأحقاد والتنافس السياسي بينهما وكان هذا سبب انقسام الثوار في كل مكان، ومن ثم فإن الثورة لم يتوفر لها وحدة الهدف النهائي ولا المثل الأعلى.

وأخيراً فإن الثورة كان يغلب عليها طابع المحلية ولم تكن شاملة في أغلب أوقاتها ولم تكن تحسب من أجل إدارتها ، ولم تنطلق في ساعة صفر واحدة كي تربك الإنجليز ولكنها كانت عبارة عن انفجارات متفرقة لا رابط بينها ولا خطة تجمعها ولم تشترك بعض المناطق فيها، بالإضافة إلى اختلاف قادة الثورة في الأقاليم على التكتيك والأسلوب، بالإضافة إلى ضعف تسليح الثوار في مقابل قوة تسليح الإنجليز وتصميمهم على استرداد هيبتهم وقيادتهم الموحدة من قبل الحاكم العام اللورد كاننج، واستغلالهم لفرقة الثوار الهنود واختلافهم وعدم تنسيقهم وعدم تلاحم بعض حكام الأقاليم مع الثوار وعلى هذا فشلت الثورة التي انطلقت من الهند ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م لتضع لبنة وبذرة وأساس للحركة الوطنية الهندية التي سيقع على أكتافها تحرير الهند عام ١٩٤٧م بعد ذلك.

والواقع أنه على الرغم من فشل تلك الثورة، إلا أنها تركت آثاراً بالغة الأهمية على المجتمع الهندي وعلى تحديد العلاقة بين الهنود والإنجليز وعلى إثراء الحركة الوطنية في الهند.

فعلى الجانب فقد ارتأت الحكومة البريطانية في لندن أنه قد آن الأوان لأن تحل محل شركة الهند الشرقية البريطانية في حكم أعظم دره في التاج البريطاني حكماً مباشراً من أجل الحفاظ على مصالح الإمبراطورية البريطانية في الهند من ناحية الحجم والأهمية وضخامة

الموارد وموقعها الجغرافي، وعلى هذا فقد اقتضى الأمر إلغاء حكم شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٩٥٨م وبالتبعية إلغاء سياسة الضم التي اتبعها دلهوزي من أجل تلافي أسباب الثورة.

ومع إلغاء حكم شركة الهند الشرقية وإحلال الحكم البريطاني المباشر محلها، تضمنت هذه التغييرات ضرورة إصدار قانون إقامة حكومة أفضل في الهند حاز التصديق الملكي في الثاني من أغسطس عام ١٨٥٨م، فأصبحت الهند تحكم من قبل البرلمان الإنجليزي مباشرة ذلك البرلمان الذي ألقى المسئولية على وزير بريطاني لشئون الهند وعلى نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي يساعده مجس استشاري مكون من خمسة عشر عضواًن وعلى هذا تحولت إلى التاج البريطاني جميع سلطات الشركة وخضعت لها جميع قواتها المسلحة.

وعلى الجانب الآخر فقد كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م انتهاء امبراطورية المغول يوم نفي عن البلاد آخر الأباطرة المغول التي استمر بقاؤها من الناحية النظرية حتى وفاة آخر الأباطرة باهادور شاه عام ١٨٦٢م كانت خيالاً لظل باهت، وعلى الرغم من سماح الإنجليز لحلفاء أكبر وأورانجزيب بالاحتفاظ بلقب إمبراطور، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت أنه بعد وفاة باهادور شاه الثاني فإنها لن تعترف بلقب إمبراطور المغول.

وفي ذات الوقت وبعد حوالي عشرين عاماً تم الاعتراف وسط مظاهر الحماسة البالغة بنوع آخر من الألقاب الإمبراطورية حينما قرر قانون الألقاب الملكية الصادر عام ١٨٧٦م تنصيب الملكة فيكتوريا "إمبراطورة للهند" كذلك ونجم عن إخماد الثورة وتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند بعد القضاء على إمبراطورية المغول عدم ظهور أي تحد لسلطة الإنجليز في الهند وتقوية السلطة السياسية البريطانية في الهند وزيادة التغلغل الأوربي.

على أية حال فإنه كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م الإكثار من الجنود الأوروبيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت السيطرة الإنجليزية حتى لا تتكرر الثورة مرة أخرى، فقد احتاط البريطانيون بعد إلغاء حكم الشركة بألا تكون نسبة الجنود والضباط الإنجليز في الجيش الهندي البريطاني قليلة بشكل يجعل في الإمكان اندلاع ثورة هائلة أخرى.

فقد كانت شئون الدفاع عن الهند بعد انتهاء ثورة ١٨٥٧م تحت قيادة قائد عام يعين من إنجلترا مباشرة وكانت القوات تتكون من جند من الهنود الذين لم يكن يتولى رتب الضباط بينهم إلا الأوروبيون فقط، وكانت هذه القوة تعزز بحصة معينة من الجند البريطانيون يرابطون بالهند ويعني ذلك أن الجيش الهندي العظيم الذي ذاع صيت بسالته في القتال في أرجاء القارات الثلاث والذي كان وسيلة لتثبيت سلطة بريطانيا في الشرق –أقول– أن هذا الجيش كان هندياً في جنده ورجاله ولكنه كان تحت قيادة الضباط الإنجليز روحاً ودماً ولحماً.

السؤال الثالث : -

ناقش مع التحليل أسباب و نتائج حركة الأستعمار الأوروبي في القارة الأسيوية .

١-الأسباب الدينية:

يميل كثير من المؤرخين في تفسير الحركة التي يطلق عليها حركة الكشوف الجغرافية على القارة الآسيوية منذ القرن السادس عشر، تفسيراً دينياً في المحل الأول، وهذا يعود بالدرجة الأولى من وجهة نظرهم إلى سبق أسبانيا والبرتغال إلى هذه الرحلات الكشفية رغبة منهما في مطاردة المسلمين الكفرة وباء الطاعون في شمال غرب أفريقيا وغيرهم وتحويلهم إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي والاتصال بالمملكة الأسطورية في الحبشة وهي مملكة القس يوحنا وتحويل المسيحيين في الحبشة إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي بدلاً من المذهب الأرثوزكس، وفصل كنيسة الحبشة عن الكنيسة القبطية الأرثوزكسية في الإسكندرية، بالإضافة إلى ذلك تحويل الوثنين في أفريقيا وآسيا إلى الديانة المسيحية وتحويل المغول في آسيا إلى الديانة المسيحية من أجل تطويق العالم الإسلامي والحد من انتشار الإسلام وإنشاء إمبراطورية مسيحية عالمية إرضاء ليسوع المسيح عليه السلام.

وتفسير ذلك من وجهة نظر هذا الفريق من الدارسين أن الروح الصليبية قد سيطرت بشكل جارف على حكام أسبانيا والبرتغال وأن سياسة هاتين الدولتين قد خضعت بشكل تام لهذه الروح الصليبية وذلك بسبب طول فترة الصراع بينهم وبين المسلمين، من ثم فإنه حينما تمكنت أسبانيا والبرتغال من طرد العرب المسلمين من آخر معاقلهم في شبه جزيرة أيبريا وهي غرناطة عام ١٤٩٢م، أضحت الرغبة ملحة وعارمة في مطاردة المسلمين واستغرقوا في أحلام اليقظة استغراقاً مضحكاً ساذجاً، فراحوا يضعون الخطط والمشروعات للقضاء على الإسلام والمسلمين قضاء تاماً مبرحاً وسحقه في آسيا وأفريقيا.

ويرى أصحاب هذه الرؤية الدينية أن الدافع الديني كان على رأس دوافع ما يطلق عليه بحركة الكشوف الجغرافية بدليل أن هذه الكشوف قد ظفرت بأعظم اهتمام من البابوية، وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في المراسيم المتلاحقة التي أصدرها البابوات يخولون بها ملوك البرتغال وأسبانيا الحق في ملكية كل إقليم جديد أو كل بحر جديد يتم اكتشافه في الحاضر و المستقبل وطالبوا ببذل الجهود لتنصير سكان المناطق المكتشفة في أفريقيا وآسيا والحيلولة بينهم وبين الإسلام.

وعلى الجانب الآخر فقد بذلت البابوية في ذات الوقت جهداً كبيراً واستخدمت نفوذها الأدبي لإغراء الملاحين والبحار على الانخراط في سلك تلك الكشوف، حينما رأت أن الإقبال على العمل في سفن الكشوف الجغرافية ضعيفاً وفاترا، وراح البابوات في مراسيمهم يعدون المشتركين في تلك الرحلات بالعفو عند الحساب في اليوم الآخر الفوز بالجنة والنجاة من

النار،وصدرت الأوامر برسم الصلبان على أشرعة السفن وكان دعاة المسيحية من رجال الطوائف الدينية يرافقون الحملات الاستكشافية للقيام بمهمة نشر المسيحية وفق المذهب الكاثوليكي.

كانت أنظار البرتغاليين متجهة في المحل الأول إلى الهند وكان الأمير هنري بن يوحنا ملك البرتغال وهو ما يعرف بهنري الملاح قد فكر في الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول أفريقيا، فشجعت البابوية هذا الاتجاه، وكان على رأس هؤلاء البابوات، البابا نيقولا الخامس ١٤٤٧م–١٤٥٥م والذي أدلى بدلوه في مجال الآمال الصليبية العريضة واهية الأساس واستغرق هذا البابا استغراقاً هزيلاً مضحكاً، فوضع خطة تنفذها الرحلات الكشفية لضرب المسلمين ضربة أخيرة قاصمة والقضاء على الإسلام قضاءا تاماً مبرما، وراح يرسل في عام ١٤٥٤م مرسوماً إلى الأمير هنري الذي كان يبغض الإسلام أشد البغض، يعرف باسم "خطة الهند".

كان فحوى خطة الهند هو إعداد حملة صليبية نهائية تشنها أوروبا الكاثوليكية للقضاء على الإسلام، بعد أن تحقق كشوف البرتغاليين أهدافها، وبعد أن يتصل البرتغاليون بالملوك المسيحيين سواء في أفريقيا أو في آسيا كي يسهم هؤلاء الملوك في تمويل الحملة الصليبية بالأموال والرجال والعتاد ويتم تطويق البلاد الإسلامية، وقد طلب البابا من البرتغاليين أن يهتموا بالقضاء على المسلمين أينما وجدوهم، وراح البابا نيقولا الخامس بمنح البرتغال السيادة على كل الأراضي التي تكتشفها حتى بلاد الهند تقديراً للبرتغال بصفة عامة وللأمير هنري بصفة خاصة تقديراً له كجندي باسل من جنود المسيح، مع ضمان العفو عن حساب اليوم الآخر والفوز بالجنة لكل من يشترك في هذه الحملات الكشفية.

ويبدو أن البابا نيقولا الخامس قد بالغ كثيراً في تشدده ضد الإسلام والمسلمين وذلك بسبب أن شعور العالم المسيحي آنذاك قد بلغ الذروة من السخط على المسلمين والكراهية لهم، بسبب نجاح الدولة العثمانية في عام ١٤٥٣م وهو العام السابق لخطته، في فتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية.

ونظراً للأهمية البالغة لخطة الهند التي وضعها البابا نيقولا الخامس للأمير هنري الملاح فإننا سوف نورد بعض المقتطفات منه لإلقاء الضوء على حقيقة الخطاب الديني من قبل الكنيسة في ذلك الزمان.

راح البابا نيقولا يستهل خطابه بقوله "أن سرورنا لعظيم أن نعلم أن ولدنا العزيز هنري أمير البرتغال، يسير ويترسم خطي أبيه خالد الذكر الملك يوحنا، بوصفه جندياً باسلاً وقديراً من جنود المسيح، ليقضي على أعداء الله وأعداء المسيح من المسلمين الكفرة.

وأن الأمير سوف يوطن العائلات المسيحية ببعض جزر المحيط غير الآهلة بالسكان ويقيم بها الكنائس ابتغاء إقامة شعائر الأسرار المقدسة، وإذا تذكر الأمير أن أحداً في محيط ذاكرة البشر لم يمخر عباب البحر إلى شواطئ الشرق القصية فإنه أيقن بأنه يستطيع بذلك أن

يقدم لله أعظم آية على خضوعه له، فإذا تم على يديه اختراق المحيط ملاحة حتى بلاد الهند، التي يقال أنها خاضعة آنفاً للمسيح، وأن هو توصل على إنشاء العلاقات بينه وبين هؤلاء الناس، فإنه سوف يتمكن من حملهم على النهضة لبذل العون لمسيحيي الغرب على أعداء الدين، وسيستطيع في الوقت ذاته أن يدخل في الطاعة والخضوع بإذن من الملك جميع الوثنيين الذين لم تسهم حتى الآن يد الإسلام ويدخل اسم المسيح في نطاق علمهم.

وقد رأينا بعد التأمل العميق وبعد أن وضعنا في حسابنا أننا برسائلنا الرسولية، قد منحنا إلى الملك ألفونسو الحق الكامل المطلق في غزو وفتح وقهر جميع الأقطار الواقعة تحت حكم أعداء المسيح مسلمين كانوا أو وثنيين، فإننا نريد برسالتنا الرسولية هذه أن يقوم نفس الملك ألفونسو والأمير وجميع خلفائهما منفردين دون غيرهم بكافة الحقوق في احتلال وامتلاك جميع الجزر المذكورة والمواني والبحار المذكورة أدناه، كما أنه محظور على جميع المسيحيين المخلصين دون إذن من الفونسو وخلفائه أن يعتدوا على ما لهم من سيادة وستصبح جميع الفتوح التي تمت حتى اليوم أو التي سوف تتم في قابل الأيام أو الفتوح التي تمتد حتى ساحل غينيا وجميع بلاد الشرق على الدوام وإلى الأبد في المستقبل تحت سيادة الملك ألفونسو.

على أية حال فقد توالت المراسيم البابوية التي تؤكد على احتكار البرتغال لبلاد الشرق، ففي ١٣ مارس ١٤٥٦م، أصدر البابا كاليكستوس الثالث مرسوماً بابوياً يؤكد على المنحة التي وهبها نيقولا الخامس للأمير هنري والملك الفونسو، وبذلك تمكن هنري من الحصول على شيء كان يعد في القرن الخامس عشر حقاً قانونياً مطلقاً لا سبيل إلى منازعته، فضلاً عن إعلانه عن غاياته السياسية والدينية، والشيء الوحيد الذي يبرز واضحاً جلياً في هذا المرسوم والذي قبله والذي قدر له أن يكون له أثر قوي في السياسة على مدار المائة سنة التالية هو المزج بين الدافع الروحي إلى فتح الأراضي الوثنية من أجل المسيح، وبين الحمية المتعصبة، بالدعوة إلى توجيه الضربات إلى جذور الإسلام بمهاجمته من الخلف.

ويؤكد أنصار الدافع الديني وراء حركة الكشوف الجغرافية أن الدليل على وجود هذا الدافع الروحي هو تدخل الكنيسة بقيادة البابا الكسندر السادس على فض النزاع بين أسبانيا والبرتغال بمقتضى معاهدة ترودبسيلاس في يونية عام ١٤٩٤م.

وتفسير ذلك أن البرتغاليين كانوا حريصين جداً على الاحتفاظ بالأقاليم المكتشفة ملكاً خالصاً لهم ولكن حينما قام كريستوفر كولمبوس برحلته لحساب أسبانيا، أصبحت أسبانيا منافسة لهم في هذا المضمار، وزاد الموقف حرجاً أن البرتغال كانت قد ظافرت من البابا في روما بمرسوم بابوي وهو مرسوم نيقولا الخامس يخولها الحق في تملك جميع القارات والجزر التي تكتشفها البرتغال، وأقر هذا المرسوم ثلاث بابوات آخرون، ورأى البرتغاليون عدم جدوى المرسوم البابوي الذي منحهم جميع البلدان الواقعة في طريق الهند من الشرق، إذا كان الأسبان قد سبقوهم من الغرب وانتزعوا منهم الهند، وكادت تقع الحرب بينهما لولا أن لجأت الدولتان إلى البابا

أسكندر السادس تلتمسان تدخله بينهما لتسوية الخلاف تسوية سلمية واستجاب البابا لطلبهما وفض النزاع بين الدولتين عام ١٤٩٤م بالمعاهدة سابقة الذكر والتي اقتسم الأسبان والبرتغال بمقتضاها العالم خارج أوروبا فيما بينهما، فكانت الأمريكتان ما عدا البرازيل من نصيب الأسبان وكانت أفريقيا والبرازيل ضمن ممتلكات البرتغال، وعلى هذا أساس حال قرار البابا من نشوب الحرب بين أسبانيا والبرتغال.

ويدلل فريق المؤرخين الذين يؤمنون بالدافع الديني وراء حركة الكشوف الجغرافية على أهمية الدوافع الدينية باستشهادهم بأن كان من الحملات الكشفية بعض رجال الدين الذين قاموا بنشاط تبشيري في القارة الآسيوية وأنهم نجحوا في إقناع بعض الحكام في القارة الآسيوية باعتناق الديانة المسيحية وترتب على هذا أن شاعت المعتقدات المسيحية في تلك القارة.

وتفصيل ذلك أن مرحلة التبشير بالمسيحية من وجهة نظرهم بدأت بوصول البرتغاليين إلى آسيا، وكان سلطان البرتغاليين في الشرق قائماً على مراسيم نيقولا الخامس وكاليكستومي الثالث وإسكندر السادس، التي تقسم الأراضي المكتشفة حديثاً بين أسبانيا والبرتغال وتفرض على عاهل هاتين المملكتين عبء نشر العقيدة المسيحية، وكان من الطبيعي أن ملك البرتغال وموظفيه يظهرون نحو التنصير حمية وتعصب يمكن فهم المراد منها.

فلقد كان التنصير عند البرتغاليين شأناً من شئون الدولة وأحسن مانويل بالشكر العظيم على ضم نصف العالم إليه، فأخذ على عاتقه رعاية مصالح الكنيسة في البلاد المكتشفة حديثاً وراح الملك مانويل يدفع كل نفقات تأسيس الكنائس والنظام الكنسي بالشرق، ولذا فإن التنصير بالإضافة إلى التجارة والإدارة كان من احتكارات التاج الخاصة وذلك في البداية على الأقل، ومن ثم لم تتول البابوية بنفسها تنظيم المجمع المقدس لنشر العقيدة للهيمنة على الأعمال التبشيرية وتنسيقها إلا بعد مرور مائة وثلاثة وعشرون سنة على وصول فاسكو دي جاما إلى الهند، وهذا يفسر أن البرتغال لم تتخلى عن حقها في تعيين الأساقفة الكاثوليك بأجزاء معينة من الهند إلا في عام ١١٥٠م بمقتضى مبدأ رعاية الملك التي أنشأها المرسوم البابوي في عام ١٥١٤م في عهد البابا ليو العاشر الذي يخول السلطات فعلاً في يد التاج البرتغالي في المناطق التي تدعى فيها البرتغال لنفسها الحقوق السياسية.

على أية حال فأنه لم يكن مسموحاً لغير المسيحيين بالعيش في ميناء كوتشين على سبيل المثال، وهي رقعة صغيرة من الأرض محاطة بأسوار حصينة، وكانت الكنيسة تدعى في مدينة "جوا" حقوقاً أوسع مما للدولة، وقد استقر الرهبان الفرنسسكان بها، منذ عام ١٥٣٤م أصبحت "جوا" أسقفية تمتد سلطتها على الشرق الأقصى كله، وراح الملك يوحنا الثالث ملك البرتغال يصدر تعليمات خاصة إلى نائبه يوحنا دي كاسترو بأن يتخذ أقسى أنواع الإجراءات لاستئصال الهنود فى جوا ومنح المنتصرون امتيازات خاصة، وأوحى إلى موظفيه فهدمت جميع معابد الهندوك في جوا وصودرت ممتلكاتهم ووزعت بين الطوائف الدينية عام ١٥٤٠م، واتخذت

أعنف إجراءات الاضطهاد، وبدأت المحاكم الكنسية تدين الزنادقة، حتى قبل إنشاء محاكم التفتيش رسمياً في عام ١٥٦٠م.

ومن وجهة نظر أنصار الدافع الديني أن الكنيسة قد ساهمت كثيراً في هذه البعثات التنصيرية على أساس أن يوحنا الثالث ملك البرتغال كان قد كتب إلى ممثله في روما عام ١٥٣٩م يأمره أن يلتمس من البابا أن يقدم إليه قساوسة جلبوا على الغيرة والحمية والإخلاص والقدرة على القيام بالعمال التبشيرية بالهند، وراح البابا يوصي بإرسال فرانسيس زافيير وهو جندي مدرب من جنود المسيح وصادق الإخلاص ومستعد لتحمل أي عذاب يتعرض له، يؤمن إيماناً عميقاً بأنه صاحب رسالة.

أبحر زافيير من لشبونه إلى الهند في أبريل ١٥٤١م ووصل إلى الهند باعتباره قاصداً رسولياً للبابا ومفتشاً ملكياً برتغالياً للبعثات التبشيرية.

سار زافيير حافي القدمين إلى مستشفى لمرضى الجزام في "جوا" حيث أخذ يغسل قروحهم، وراح في عام١٥٤٢م يؤسس في "جوا" جامعة القديس بولس لتدريب المبشرين الموجهين لآسيا، ولا عجب أن يلعب ذلك المعهد دوراً خطيراً في النشاط التنصيري بآسيا ويعود السبب في هذا إلى أن دخول المبشرين إلى الشرق الأقصى إبان القرن التالي لم يكن ليتم إلا عن طريق جوا وعدها، وكان أبناء اليابان والصين وغيرها يجلبون إلى ذلك المعهد من أجل أن يتلقوا التدريب فيه ناهيك عن ذلك أن معظم من عملوا من الأوربيين في حقل التبشير بالشرق الأقصى كانوا يتلقون تدريباً أولياً في جوا قبل أن يتم تعينهم في مناصبهم الدينية.

كان زافيير تواقاً لنشر رسالة المسيح ومن ثم فقد راح يغادر جوا ينزل بين جماعات الصيادين النازلين على طول ساحل ملبار وقد استطاع أن يؤثر على بعضهم خاصة وأن المسيحية لم تكن مجهولة على ساحل ملبار، وراح بعد ذلك يغادر شواطئ الهند التماساً لآفاق جديدة لدعوته في الشرق الأقصى، وقبل أن يغادر كوتشين راح يكتب لملك البرتغال يوحنا الثالث... ينبغي أن تعلن لخدامك بأوضح عبارة، أن الوسيلة الوحيدة – للنجاة من غضبك والوصول إلى مرضاتك وعطفك هي الحصول على أكبر عدد ممكن من المسيحيين في الأقطار التي يتولون الحكم فيها.

وحينا انتقل زافيير إلى الجزر الأندونيسية أكب على العمل بين سكان الساحل الفقراء والوضعاء واستطاع بجهوده أن يحول بعض سكان الجزر إلى الديانة المسيحية، وراح يسافر إلى البابا عام ١٥٤٩م واستطاع أيضاً أن يحول بعض سكان مقاطعة ساتسوما إلى ديانته.

ويقرر أنصار الدافع الديني أن المبشرين قاوموا بعد وفاة زافيير بجهود جبارة ومخلصة في سبيل تحويل سكان آسيا إلى الديانة المسيحية وأن الأب كوفلر استطاع أن يقوم بتنصير أسرة ينج المخلوعة من عرش الصين.

وإذا كانت هذه وجهة نظر المؤرخين الذين يؤمنون إيماناً مطلقاً بأن الدوافع الدينية هي لب وعصب ومركز الكشوف الجغرافية للقارة الآسيوية فإن هناك سؤالاً يفرض نفسه علينا الآن، ما هي حقيقة الدوافع الدينية ؟؟ أو بتعبير آخر ما هو دور الدين في حركة الكشوف الجغرافية الآسيوية.؟؟

وللإجابة على هذا السؤال نستطيع القول على الجانب الأول بأن خطة الهند التي وضعها البابا نيقولا الخامس عام ١٤٥٤م ليقوم الأمير هنري الملاح بتنفيذها بالقضاء على المسلمين –وتحويلهم إلى الديانة المسيحية وتحويل الوثنين في أفريقيا وآسيا وتحويل المغول إلى الديانة المسيحية والوصول إلى مملكة القس يوحنا في الحبشة وتحويل هذه المملكة إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي بدلاً من المذهب الأرثوذكسي أقول أن هذه الخطة لم يكن دافعها ديني في المحل الأول وهذا يمكن تفسيره على ضوء شخصية نقولا الخامس وظروف الكنيسة وشخصية الأمير هنري الملاح في ذلك الزمان.

فالبابا نيقولا الخامس من بابوات عصر النهضة وكان كل ما يشغل باله أثناء رئاسته للبابوية هو جمع وشراء الكتب والمخطوطات النادرة وتأسيس مكتبة الفاتيكان وكان مولعاً باقتناء النفائس الأدبية والفنية والتحف النادرة والتقرب من العلماء والأدباء والشعراء والفنانين وكان منغمساً حتى أطرافه في الطبل والرقص والغناء والموسيقى والخدم والحشم والعبيد ويعني ذلك أنه كان مهتماً بمظاهر وأبهة عصر النهضة يتشبه بالملوك والأمراء في ممارساته الحياتية، ولم يكن تقياً ولا ورعاً ولا زاهداً ولا متقشفاً ولا عابداً ولم يكن يهمه أمر الدين بالصورة التي تم طرحها من قبل المؤرخين المتعصبين للدوافع الدينية.

ومع تردي أحوال الكنيسة وتدهورها وفسادها وسوء سمعتها بسبب فساد رجال الدين وانتشار الرشوة داخل الإدارة الكنسية وبسبب بيع الوظائف الكنسية وبيع صكوك الغفران والانحلال الأخلاقي داخل الكنيسة، راح البابا نيقولا الخامس يبحث عن مزج لاسترداد هيبة الكنيسة واستعادة نفوذها ورغبة منه في كسب زعامة العالم المسيحي ورغبة منه في الحصول عل العائد المادي الذي سوف يعود على الكنيسة من جراء القيام بحركة الكشوف الجغرافية، ومن ثم فقد تستر الرجل برداء الدين، حاملاً راية الصليب مثل سلفه البابا أربان الثاني في مجمع كليرمونت في فرنسا عام ١٥٩٥م من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأدبية.

ولم يكن الأمير هنري الملاح على الجانب الآخر تقياً ولا ورعاً ولا زاهداً ولا متقشفاً ولا حتى متديناً، ولم يكن تعصبه ضد الإسلام ينم عن رغبة دينية دفينة أكثر من كونه حقداً وحسداً على العرب المسلمين الذين أسسوا حضارة عريقة في شبه جزيرة أيبريا، والرجل كان مهتماً بالعلوم الدنيوية مستغرقاً في أبحاثه وتأملاته في علم الفلك والجغرافيا ومهتماً بإنشاء المراصد الفلكية وصناعة السفن الملاحية وكان يبحث عن المجد والشهرة وتكوين إمبراطورية برتغالية استعمارية لداوفع سياسية واقتصادية.

وفي حقيقة الأمر فإن ما قام به البرتغاليون في ذلك الوقت يعد امتداداً للحركة الصليبية التي كانت قد تسربت برداء الدين منذ القرن الثاني عشر لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واستعمارية، ومن ثم فقد وضع البرتغاليون هدف تعقب القوى الإسلامية وتطويقها والاتصال بملك الحبشة للاشتراك في حركة تطويق الدول الإسلامية من أجل القضاء على مصدر قوتها الذي يتمثل في تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة، وعلى هذا الأساس لم يكن دافع البرتغاليين دينياً في المحل الأول ولكنه كان اقتصادياً في حقيقة أمره ناهيك عن شهوة السيطرة والتملك والاستعمار والسيادة السياسية.

وإذا ما افترضنا جدلاً أسبقية الدينية فمعنى هذا أنه كان من المفروض أن يقف جميع المسيحيين وراء هذه الحملات الدينية من أجل نشر الديانة المسيحية، ولكن ما حدث كنا عكس ذلك تماماً، فقد تضامنت المدن المسيحية الإيطالية معقل المسيحية الكاثوليكية وخاصة البندقية، مع القوى الإسلامية في حصر في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩م في مقاومة محاولات البرتغال للتعرض للتجارة الشرقية، وبطبيعة الحال فإن سبب تضامن البندقية مع مصر ضد البرتغال هو أن المدن الإيطالية كانت المكمل الأوروبي في سلسلة تجارة الشرق، ومن ثم فإن مصلحتها الاقتصادية حتمت مساعدتها للمسلمين ضد إخوانهم في الدين المسيحي، وهذا يقلل من أهمية الدافع الديني وراء حركة استعمار أوروبا للقارة الأفريقية والآسيوية في القرن السادس عشر.

ومما يقلل من أهمية الدوافع الدينية أو حتى يجبها أن البعثات الدينية البرتغالية وغيرها، قد فشلت في مهمتها الدينية المنوطة بها في النهاية بسبب ما أحاط بهذه البعثات من شكوك وممارسات منافية للدين المسيحي، فقد تركت هذه البعثات في كثير من الأحيان مهمتها الأساسية وهو تنصير الآسيويين، وراحت بدلاً من ذلك تنشر الكثير من المعلومات عن ثروات القارة الآسيوية وتتدخل في الأمور السياسية، مما أفسح عن النوايا الاستعمارية والاقتصادية التي أخفتها تلك البعثات متشحة برداء المسيح.

فعلى الرغم من أن التنصير عند البرتغاليين كان شأناً من شئون الدولة، إلا أن البرتغاليين لم يجدوا إلا فرصة ضئيلة للقيام بأعمال التنصير بالهند وذلك لأن رقعة ممتلكاتهم بالهند كانت صغيرة الحجم والأهمية، وراح الملك يوحنا الثالث ملك البرتغال يصدر تعليمات خاصة إلى نائبه في الهند بأن يتخذ أقسى أنواع الإجراءات لاستئصال شأفة الكفرة ومنح المتنصرون امتيازات خاصة، وأوصى إلى موظفيه فهدمت جميع معابد الهندوك في "جوا" وصودرت ممتلكاتهم ووزعت بين الطوائف الدينية، واتخذت أعنف إجراءات الاضطهاد، وبدأت المحاكم الكنسية تدين الزنادقة، وبطبيعة الحال فإن هذه الإجراءات دفعت أحد شعراء البرتغال أن يدمغهم بهذه الوصمة القاسية: "وأنتم يا من تغتصبون لأنفسكم لقب رسل الله، هل تظنون أنكم تتبعون القديس توما".

كان هناك تعصباً مذموماً من قبل رجال الدين المسيحيين ضد كل شيء هندي وكان هذا التعصب هو الملمح المميز لحمية رجال الدين الكاثوليك بالهند، وحينما دعا الإمبراطور أكبر إمبراطور الدولة المغولية في الهند رجال الدين الكاثوليك إلى بلاطه لمناقشتهم، لم يرحب الإمبراطور بما أظهروه من تعصب إزاء الديانات الأخرى ومن تأكيدهم الجازم باحتكارهم للصدق الإلهي الذي كانوا يدعون ملكيته، وموقف التعالي الذي كانوا يتخذونه إزاء أنصار العقائد الأخرى.

وفي عام ١٦٣٢م حدث احتكاك بين المغول وبين رجال الدين التابعين للبرتغال، حينما شرع اليسوعيون يقومون بالقرب من محطة تجارية برتغالية بالبنغال بنشاط قوي في التنصير، وقبض البرتغاليون على جاريتين للإمبراطورة "ممتاز محل" وتم إجبارهم على اعتناق النصرانية، وعند ذلك قرر البلاط المغولي توقيع العقوبة على الأجانب وتم قتل وأسر أكثر من أربعة آلاف برتغالي ومن بعدها لم تبذل أية محاولة جديدة لنشر المسيحية داخل الإمبراطورية المغولية.

وبعد انحلال قوة البرتغال عام ١٦٦٠م، تضاءل الاهتمام بالتنصير حتى في جنوب الهند نفسها وواصلت كاتدرائيات جوا وجامعاتها تبديد إيرادات المؤسسات البرتغالية.

كانت جوا مثلاً سيئاً قضى على نشاط رجال الدين الكاثوليك في الهند، فقد شاع عنهم في شتى أرجاء الهند تدميرهم القاسي للمعابد والنظم الدينية الهندوكية وإبعادهم لغير المسيحيين من المشاركة في الحكم وعدم تسامح سلطاتهم بصفة عامة، وهي أمور أثارت ضمائر الهندوك والمسلمين على حد سواء.

وقد راح أحد الضباط يحذر ملك البرتغال من سلوك رجال الدين بقوله "أن هناك من يريد أن يجبر الأهالي على اعتناق المسيحية، وهم يضايقون الهندوك بصورة جعلت الناس يفرون من هذه البلدة "أي بلدة جوا".

وحينما تم إنشاء محاكم التفتيش في عام ١٥٦١م وأشعلوا أول نار ألقوا فيها بالكفرة في سنة ١٥٦٣م، فزادت الطين بله، حيث قضت على كل فرصة لحصول رجال الدين المسيحيين وجهودهم في ظل البرتغاليين على أي عطف من بلاطات الأمراء الهندوك الذين كانوا يحكمون جنوب الهند.

ولم تكن الدول الأوربية التي سارت في خطي البرتغاليين تهتم إلا بالتجارة وحدها ولم تكن مسألة تنصير الناس في الهند لها أية أهمية لديهم، ولم يكن نشاط الشركات التجارية التي حلت محل دولة البرتغال بالمياه الهندية، ترى بأي حال مصالح رجال الدين المسيحي ونشر الديانة.

والواقع أن التنصير قد أصيب بنكسة عندما أدركت السلطات المدنية أن التدخل غير المناسب وتشويه العقيدة الهندوكية أمام أعين الهنود، كان يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، وقد حرصت شركة الهند الشرقية البريطانية منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية،

وذلك لأن التجارة كل شغلها الشاغل، كما أنها كانت تدرك أن التدخل في العادات الاجتماعية والمعتقدات والممارسات الدينية هو عمل يضر بمصالح شركتهم التجارية، وراحت الشركة منذ عام ١٧٥٧م تبعد كل دعاية لنشر الدين المسيحي من المنطق الواقعة تحت سلطانها.

وحينما أدركت الشركة والحكومة البريطانية أن طعن الجنود الهنود في عقيدتهم وتشويه صورة معتقداتهم قد أدى إلى غليان الجنود وثورتهم على المستعمر الأوروبي وأن طعن العقيدة هذا سوف يؤدي على تقويض ولائهم لبريطانيا وأن تشويه العقيدة كان من بين أسباب ثورة ١٨٥٧م في الهند، وحينما أدرك الإنجليز أنه كان من بين أسباب ثورة ١٨٥٧م هو انتشار شائعة بأن شحم البقر كان يستخدم في تشحيم الطلقات النارية، فإنه لهذه الأسباب لم تكن شركة الهند الشرقية البريطانية ولا الحكومة البريطانية التي حلت محلها، لديها الاستعداد أن تمنح الدعاية المسيحية أي تأييد من جانبها.

والواقع أن حياة البرتغاليين في ملقا كانت تبتعد تماماً عن الإطار الديني، فقد كان البرتغاليون في ملقا منغمسين في الرذائل كشأنهم في "جوا" تماما، وكانوا يعيشون عيش الترف والفجور ولا يرتبطون بأدنى ارتباط بالأخلاق المسيحية، ومن ثم فقد ظل أهل "ملقا" غير آبهين ولا عابئين بالديانة المسيحية.

كانت طريقة السلطات البرتغالية العلمانية منها والكهنوتية هي القضاء على تحصينات الوثنية بالهجوم الشديد كما قلنا سابقاً وخيل إليهم أن التسامح كان في حد ذاته خطيئة بالغة وكان مشروع التنصير بأمر الدولة يقوم على فرض القوة والبطش والتعذيب، واستخدام محاكم التفتيش لشتى أنواع العقاب مثل إرغام غير المسيحيين على حضور العظات المسيحية الدينية ومن ثم فإن مثل مشروع التنصير هذا قد فشل فشلاً ذريعاً.

وفي حقيقة الأمر فإن سلوك رجال الدين كان مخزياً لا يتناسب تماماً مع الرغبة في نشر الديانة، فقد كانت سياسة رجال الدين المسيحي تقوم على استرضاء كبار الموظفين والقيام بخدمات خاصة لهم بصورة تجعل رجال الدين ذوي قدر كبير لدى من بيدهم السلطان.

فعلى سبيل المثال في عام ١٥٨٢م التمسا رجلين من رجال البعثات التنصيرية مقابلة أحد الموظفين في "كوانج تنج" في رئاسة الولاية، وراحا يخلعان ثيابهما وارتديا ثياب رهبان البوذية، من أجل استرضائه وتمكنا من الحصول على مرضاة الموظف بما أهديا إليه من ساعات وغيرها من مخترعات، وحصلا مقابل ذلك على قطعة أرض ليشيدا عليها كنيسة، كما منحا الإذن بالسفر داخل الولاية، ومن الغريب ذكره أن هذين الرجلين لم يذكرا أثناء هذه الفترة مسألة الدين ولا أشاروا إلى رغبتهما في التبشير بالإنجيل.

ومما يقلل من أهمية الدافع الديني أيضاً أن الخلاف قد دب في ذلك الحين بين مختلف معتنقي الديانة المسيحية فالأسباب الراسخي القدم في الفلبين كانوا يرون أن الصين هي دائرة نفوذهم المشروعة، ولقي ذلك أشد المقاومة من البرتغاليين الذين كانوا يدعون الحق في التفرد

بنشر الإنجيل في الشرق، واحتدم الخلاف واستعر بينهما خاصة وأن الأسباب لهم ما من حافل بالتنصير القسري والإجباري في الفلبين، ومن ثم فإن النزاع بينهما كان دليلاً دامغاً على وجود خلافات خطيرة بين الدولتين وكان الأمر بطبيعة الحال يبعد تماماً عن الدين وإنما كان الصراع بينهما على التسلط والاستعمار واستغلال خيرات الشعوب الآسيوية.

لقد تصور رجال الدين الكاثوليك أن الطريق أمامهم مفتوح لنشر المسيحية في القارة الآسيوية ولكن الباب كان مفتوحاً ليس أمام المسيحية وإنما كان مفتوحاً لساعات الحائط والرياضيات والفلك والخرائط، فقد راح رجل الدين "ركي" يتقرب من العلماء الصينيين، وكان كل ما يطمع فيه الحصول على رضا الإمبراطور الصيني في بكين، وخرج الرجل عام ١٥٩٥م قاصداً عاصمة الصين، ولم يكن يحمل معه نسخاً كثيرة من الكتب الدينية، بل تشكيله من ساعات الجيب وساعات الحائط والآلات العلمية غيرها من الأشياء النادرة وامتلاكه لأسرار الكيمياء ومهارته في الرياضيات ولكن أصيب بخيبة الأمل، لأن حركاته في الطريق أثارت حوله الشبهات فقبض عليه وألقى في السجن ثم أفرج عنه وطمح له بتقديم هداياه إلى عرش الإمبراطور، ولم يسر الإمبراطور من شيء سروره بساعة الحائط الرنانة وأقام في بكين عشر سنوات وهو يتذلل للعظماء ويؤدي إليهم مراسم الذل والخضوع على أمل تهذيب المسيحية إلى الصين عن طريق الرياضة والفلك وغيرهما دون جدوى.

وعلى الجانب الآخر فإن رجال الدين راحوا يمارسون التنجيم في علم الفلك وهي طريقة مكشوفة ومفتوحة اتبعها رجال الدين لنشر المسيحية ممزوجة بعدم الضمير وعدم الأمانة وخداع وتضليل الشعوب الآسيوية.

وإذا كان المؤرخون المسيحيون يميلون إلى اعتبار إحلال الفلكيين اليسوعيين محل المسلمين واحتفاظهم بالمراكز، هو دليل على التقدم العظيم لقضية عقيدتهم، وإذا كان قد تولد بين الناس اعتقاد بأن اليسوعيين كانوا يستمتعون في بكين بنفوذ ضخم عند ذوي السلطات، فإن هذه مدعيات ضئيلة الحظ وغير صادقة تماماً وذلك لأن المناصب التي كانوا يشغلونها كانت منخفضة، ولكنها في ذات الوقت كانت تعطيهم فرصة للتآمر واستغلال هذه المراكز من أجل منافعهم الخاصة ولم تكن الأعمال التي قاموا بها تتم في مضمار الدين، بل كانت تمكنهم من الاحتفاظ بالمناصب مدة طويلة.

وإذا كان الفلكيون اليسوعيون قد تساهلوا في حق الضمير ومارسوا أعمال التنجيم، فإن هؤلاء القساوسة مرة أخرى ارتكبوا جريمة ضد الدين بأن أصبحوا خبراء صناعة الأسلحة لامبراطور الصين وخاصة صناعة المدافع فقد تم تعيين القسيس فربيست في منصب مدير الأسلحة والمدفعية نظراً لحاجة الإمبراطور الصيني لصنع المدافع، وظل فربيست مشغولاً بضع سنين بصنع المدافع، والتي كان يرش عليها الماء المقدس وهو في ثوبه الكهنوتي ويسميها بأسماء القديسين المسيحيين.

لقد اهتم رجال الدين بأعمال آخرى . على سبيل المثال نجد القسيس "شال" اشتغل في عام ١٦٥٠م كمترجم للبعثات السياسية الأجنبية، وأخذ يعيش عيش أحد رجال البلاط في امبراطورية المانشو في الصين، كما أن الألقاب التي حصل عليها القسيس شال من إمبراطور الصين هى نائباً لرئيس موظفي القربان الإمبراطوري كما عين رئيساً للاصطبل الإمبراطوري ورئيس الشرف لحملة المآدب الإمبراطورية وأصبح القسيس ساقياً في مآدب الإمبراطور ولكنه لم يعش طويلاً حتى يتولى هذا اليسوعي مهام وظيفته وبطبيعة الحال فإن هذه الممارسات منافية تماماً للمسيحية نفسها.

وراح خليفته القسيس فربيست يتقلد منصب رئيس المجلس الأعلى للقرابين الإمبراطورية مما جعله قريب الصلة ببعض الممارسات الوثنية شأن سلفه ولكن تلهفه إلى القوة والسلطان جعله يتمسك بالإضافة إلى ممارسته لصناعة المدافع كما ذكرنا آنفاً ومن ثم فإننا نستطيع القول بأنه بينما كان القسيس ينتعش ويزدهر تحت شمس الابتسامات الإمبراطورية في الصين، فإن الكنيسة لم تفز بالشيء الكثير.

كان ملخص حياة القساوسة في الصين ودرجة نفعهم للإمبراطورية يتضمن في أحد المذكرات التي قدمت إلى إمبراطور الصين عام ١٦٩٢م والتي جاء فيها : "أن هؤلاء الأوروبيين يناط بهم في الوقت الحاضر العمل في الفلك وديوان الرياضيات وقد أكبوا على العمل بجد في صنع المدافع والأسلحة الحربية التي استخدمت حديثاً في الاضطرابات الداخلية، وهم الذين أعدوا معاهدة الصلح الناجحة مع الروس. ومن ثم طلبت هذه المذكرة من الإمبراطور التسامح مع هؤلاء الأجانب لقاء خدماتهم كمنجمين وصناع مدافع ومفاوضين وأصحاب مهارة في الطب.

ويعني ذلك أن النجاح المحدود جداً للمسيحية في الصين شديد على أعمال وممارسات مريبة وعلى التسامح والتساهل مع وازع الضمير مثل مشاركتهم في أعمال التنجيم وقبولهم المناصب في مجلس الطقوس الدينية الوثنية ومذلتهم وقلة أمانتهم الفكرية والالتواء في الفتاوى، وملخص ذلك أن العقيدة المسيحية كانت تهان بما يبديه اليسوعيون في بلاط بكين من موقف ذليل يتسم بالزيف والوهم والخداع والتضليل الذي أضر بالعقيدة المسيحية ضرراً بليغاً.

وحينما وصل الأمر إلى هذا الحد من السوء من قبل رجال الدين المسيحيين راح البابا يبعث إلى الصين قاصداً رسولياً ليقف على حقيقة الجرائم والفضائح الذي يرتكبه رجال الدين، فراح رجال الدين يعرقلون مهمته ويعملون ضده ولم يجد أن مساعدة منهم على الوقوف على حقيقة الأمر ولكن المبعوث البابوي سرعان ما استطاع أن يفضح سوء أعمال اليسوعيين في أعمال أخرى منافية للدين، فقد تبين له أن المبشرين كانوا يتعاملون بالربا وكانوا يقرضون الناس النقود بفائدة.

وحينما صدر الأمر في الصين عام ١٧٢٤م بتحريم التبشير بالديانة المسيحية، بذل اليسوعيون كل حيلة واتتهم على تعديل لذلك الأمر، فقد كانوا يمكثون الليل والنهار في قاعات

ذوي النفوذ من الأمراء وكانوا يسجدون في الأفنية للرجال الذين يستطيعون أن يصلوا إلى أذن الإمبراطور ويضرعون جاثين على ركبهم أمام أصدقائهم من الرسميين طالبين منهم مساعدة، وذهب ذلك كله عبثاً، وفشل فشلاً نهائياً لا رجعة فيه كل وبذل من جهد لتنصير الصين عن طريق الرضا الإمبراطوري، الذي حصلوا عليه بإظهار تفوقهم في العلوم والمعارف، وبالتآمر في البلاط، وبالمذلة والنفع وبمساعدة المنجمين وصنع المدافع واشتغالهم بالتصوير والهندسة والفن والمعمار، ومع ذلك لم يكن عدد المسيحيين عظيماً في أي يوم من الأيام في الصين.

ومما يقلل من أهمية الدافع الديني أنه في الوقت الذي كانت الهيئات التنصيرية الكاثوليكية تلتمس التسامح إزاء دعايتها في الصين، كانوا في ذات الوقت يحاولون أن يفرقوا البروتستانت في الأراضي المنخفضة في أوروبا في بحر من الدماء، وكانت النار تلتهم الضحايا لأنهم مارقين وخارجين عن الكاثوليكية، وفي الوقت الذي حصل فيه اليسوعيون الفرنسيون من الامبراطور الصيني عام ١٦٩٢م على مرسوم بمنحهم حرية العبادة المسيحية كان ذلك يتم في الوقت الذي لم تنقض إلا بضع سنوات على طرد الهيجونوت البروتستانت من فرنسا بعد اضطهادهم، فعلى أي أساس إذن كانت تلك الهيئات المسيحية تطالب بالتسامح معها وعلى الرغم مما ذكره المدافعون المتحمسون للدافع الديني إلا أن نشاط اليسوعيين أثناء الفترة الأخيرة لعهد أسرة منح وأوائل أيام أسرة المانشو في الصين لم يكن إلا مؤامرات دنيئة، ولم يكن الأمر بعد وأن تكون الرغبة في غزو الصين واحتلالها واستغلال خيراتها تحت ستار الدين ولكن هذه المؤامرات باءت بالفشل وذلك لأن أباطرة الصين كانوا رجال بعيدي النظر قادرين على استشفاف كفة مرامي القس وخططهم بالإضافة إلى تردي وتدني وخذي وإسفاف هؤلاء القسم من الناحيتين الخلقية والفكرية والتي كشفت مراميهم الخبيثة.

وحينما انهزم الصينيون في حرب الأفيون الثانية، حصل المبشرون في المعاهدات التي أبرمت بين الصين والدول الأوروبية عام ١٨٥٨م على حق السفر بحرية بكل أرجاء الصين وحصلوا على ضمان بالتسامح مع المسيحية، ومن ثم فقد أصبحت المسيحية تعد مصلحة دبلوماسية هامة للدول الغربية في عدوانها على الصين، وتستر رجال الدين المسيحيين وراء الامتيازات القضائية التي حصلوا عليها ومنحوا الحق في اللجوء إلى قناصلهم وصفرائهم في كل ما يتصل بالمصالح الدينية في الصين وعاد ذلك بأبلغ الضرر على الديانة المسيحية في نهاية الأمر، ومما له دلالته في هذا المضمار أن التعويضات الجائرة التي فرضتها الدول الأوروبية على الصين بعد هزيمتها في حربي الأفيون الأولى والثانية كانت تتلقى منها الكنائس نصيباً كبيراً وهكذا استفادت البعثات التنصيرية من إذلال الصين وارتبطت في أعين أهل الصين الاعتداء المتكرر على وطنهم واستخدام للمدفعية والأسلحة الحديثة ضد أهل الصين.

راح المبشرون يستخدمون منهجاً تعليمياً ضخماً وأصدروا بعض الكتب ولكن وسائلهم في هذا المضمار لم تكن سليمة من الناحية الخلقية، فقد كان القسيس هاوسباخ يدفع الأموال

للمدرسين الذين يعملون في مدارس غير مسيحية لكي يدخلوا في خطة الدراسة بعض المواد المسيحية.

وعلى الجانب الآخر فإن رجال البعثات التنصيرية في اليابان أفرطوا في العبث فأصبحوا على صلة بالمسائل السياسية وكان نشاطهم وسلوكهم في اليابان يدعو للريبة والشك ولذا فقد راح أياسو شوجون توكاجاوا يحرم ممارسة التبشير في اليابان وقد تم تطبيق قرار تحريم ومنع التبشير بالمسيحية في اليابان عام ١٦٣٨م وكان هذا المنع والتحريم نتيجة طبيعية لكشفهم المرامي والنوايا السيئة والخبيثة لرجال الدين المسيحيين وخوفهم من غزو اليابان تحت ستار الدين.

على أية حال فإنه مما سبق يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن البعثات التنصيرية ونشاط الجمعيات التنصيرية في القارة الآسيوي تسربل برداء الدين ولم يكن الدين إلا وسيلة لتبرير الاستعمار ومن ثم فإنه ينبغي أن نولي وجهنا شطر الدوافع الحقيقية وراء حركة الكشوف الجغرافية.

٢- الدوافع الاقتصادية:

والواقع أنه يمكن القول أن الدوافع الاقتصادية كانت على رأس أسباب حركة الكشوف الجغرافية في القارة الآسيوية، وكان في مقدمة هذه العوامل الاقتصادية محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كانت تفرضها السلطات الحاكمة في مصر والشام على السلع الشرقية عند مرورها في أراضي هذين القطرين فحينما رأى الأوروبيون سيطرة العالم الإسلامي على الطرق التجارية القديمة في الشرق، ظهرت عندهم فكرة البحث عن طريق تجاري يوصلهم إلى الهند دون المرور على الطرق التجارية التي تسيطر عليها الدول الإسلامية في الشرق من اجل التخلص من هذه الرسوم الباهظة.

كانت تجارة أوروبا مع الشرق وبصورة خاصة مع الهند منذ العصور الوسطى تتم عبر بلدان الشرق الأوسط، فبضائع الشرق وخاصة البهارات الآتية من الهند، كانت تصل أوروبا عن طريقين، الطريق الأول وهو طريق الخليج العربي، حيث كانت سفن المسلمين تحمل التجارة القادمة من الشرق إلى البصرة ثم تنقل براً على بغداد حيث تعبر نهري دجلة والفرات ومنه تتجه القوافل إلى الموانى السورية ومن سوريا كان تجار جنوة والبندقية يتولون نقلها على أوروبا.

كان الطريق الثاني هو طريق البحر الأحمر الذي تجتازه السفن حتى السويس، ثم تنقل البضائع عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية وأحياناً إلى دمياط، وكانت السفن الإيطالية تنقل البضائع من الإسكندرية ودمياط ومن موانى الشام إلى المدن الإيطالية، وكانت سفن البندقية تحمل الجزء الأكبر من تجارة الشرق إلى ميناء البندقية، ثم تعرض فيسوق ريالتو بالمدينة لتباع في المزاد العلني للتجار الألمان والإنجليز وغيرهم، ومن ثم فقد استطاعت البندقية بفضل توطيد علاقاتها مع سلاطين المماليك في مصر والشام وأن تحتكر معظم المتاجر الشرقية

الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر أو الواردة إلى موانى الشام عن طريق الخليج العربي والعراق.

ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايدة، أخذت تضع العراقيل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى عن طريق آسيا الصغرى وازدادت مخاطر التجارة في طريق آسيا الصغرى بالإضافة إلى ذلك فإن الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع الآتية عن طريق الخليج العربي والبحر الأحمر أخذت تتزايد بشكل متصاعد من قبل حكام العرب في ذلك الوقت.

ويبدو أن أسعار السلع الشرقية ارتفعت فعلاً ارتفاعاً فاحشاً من جراء هذه الضرائب الجمركية الباهظة التي كان يفرضها حكام الدول الشرقية وبخاصة سلاطين المماليك، فقد كانوا يفرضون رسوماً جمركية عند تفريغ البضائع من السفن في السويس ورسوماً جمركية أخرى عند إعادة شحنها في الإسكندرية، بالإضافة إلى أجور نقلها وأخطار النقل كأعمال القرصنة والحروب وغيرها، كانت التجارة الشرقية تحقق أرباحاً خيالية للمشتغلين بها منذ شحنها في موانى التصدير في آسيا حتى يتم توزيعها في أسواق أوروبا، وكان قوام هذه السلع، التوابل والعطور العربية والعقاقير الهندية، أما التوابل فكان أهمها القرفة والفلفل وجوز الطيب والمستكة والحبهان وهي التي تستخدم في إعداد الطعام وأصبح الأوروبيون لا يقبلون على طعام لم يتم مزجه بالتوابل الشرقية.

أما العطور العربية مثل المسك والعنبر وماء الورد والياسمين وغيرها فقد اشتدت إليها حاجة النساء وشاركتهم الكنائس في الحاجة إلى البخور، أما العقاقير الهندية مثل الأفيون والكافور والصمغ فكان الصيادلة يستخدمونها في إعداد الدواء ويحرصون على كتابة "وارد من الهند" أو "وارد من بلاد العرب" على زجاجات الأدوية، وإلى جانب التوابل والعطور والعقاقير كانت هناك سلع شرقية تجد رواجاً كبيراً في دوائر المستهلكين الأوروبيين مثل الأقمشة الحريرية والبن والسجاجيد والأحجار الكريمة والعاج وسن الفيل.

كانت تجارة الشرق أوفر أنواع التجارة ربحاً، وقد عاش كثير من التجار الأوروبيين عيشة الملوك من الأرباح الخيالية التي كانت تدرها تلك التجارة وكان البهار يساوي وزنه فضة وكان الناس في أوروبا يصفون الرجل الغني بأنه كيس بها، وكان البهار يقدم للعروس بمثابة هدية يتقبلها أهلها كشيء ثمين وعملة صعبة يشترون بها حاجياتهم في يسر وترحيب من البائعين.

ولما كانت تجارة الشرق بالغة الأهمية إلى هذا الحد ولما كانت أسعارها قد ارتفعت بشكل جنوني جعل المستهلك الأوروبي يضج بالشكوى من ارتفاع الأسعار بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليها، لما كان الأمر على هذا النحو، فقد كان على الأوروبيين أن يختاروا بين حلول ثلاثة من اجل المحافظة على التجارة من الشرق، فإما أن يستغنوا عن الشرق وتجارته وإما أن يبحثوا عن طريق تجاري آخر يوصلهم إلى الشرق بعيداً عن طرق التجارة التقليدية في الخليج العربي والبحر الأحمر، ولما كان من العسير الاستغناء عن تجارة الشرق التي أصبحت من

ضرورات الحياة اليومية في أوروبا، ولما كان من المستحيل التغلب على الأتراك العثمانيين خاصة بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م على أيديهم، فإنه لم يعد أمام الأوروبيين إلا الحل الثالث وهو البحث عن طريق جديد يوصلهم على الشرق بعيداً عن احتكار العرب لهذه الطرق وفرض الرسوم الجمركية على تجارة الشرق، وهذا ما دفع الناس في أوروبا إلى البحث عن إمكانية الوصول إلى الهند والإتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين والمماليك المتزايدة على تجارتهم وكان هذا الطريق البديل بطبيعة الحال هو طريق رأس الرجال الصالح بعد اكتشافه عام ١٤٩٨م على يد الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما.

وإذا كان العامل الاقتصادي الأول وراء حركة الكشوف الجغرافية هو الرغبة في اكتشاف طريق تجاري جديد بديلاً لطريق الخليج العربي والبحر الأحمر فإن العامل الاقتصادي الثاني هو الرغبة العارمة في التخلص من احتكار تجارة الشرق من قبل المدن الإيطالية وخاصة البندقية التي كانت تمتلك ستة أساطيل بحرية من نوع واحد وعين لكل أسطول منها الموانى التي يتردد عليها، وجنت البندقية أرباحاً خيالية من نقل التجارة الشرقية إلى الشواطئ الأوروبية ومن تصريفها في أسواق أوروبا.

ولقيت البندقية منافسة شديدة من جنوة في ميادين التجارة الشرقية وتطورت هذه المنافسة التجارية إلى صراع سياسي حاد كأن يهدف إلى سيطرة كل منهما على البحار وادعت كل منهما السيادة على البحر المتوسط ولم يقف التنافس السياسي عند هذا الحد، بل قام بينهما صراع حربي بالغ العنف استمر سنوات عديدة وانتهى بهزيمة جنوة وعقد صلح تورينو عام ١٣٨١م.

راحت جنوة رغم هذا الصلح تشجع الأوروبيين في التفكير في وسيلة أخرى لحرمان البندقية من مصادر ثروتها وقوتها وذلك بإيجاد طريق بحري يتصل مباشرة بالهند لكي تأتي منه السلع الشرقية إلى أوروبا دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة في نقل التجارة الشرقية إلى أوروبا، وكان الأوروبيون على الجانب الآخر يهدفون من وراء تحويل طريق التجارة من الشرق إلى طريق آخر هو توجيه ضربة قاصمة إلى الاقتصاد العربي في مقتل وإضعافه بعد أن يخسر المسلمين الضرائب الجمركية التي كانوا يفرضونها على البضائع القادمة من الهند إلى أوروبا.

كأن العامل الاقتصادي الثالث وراء حركة الكشوف الجغرافية الآسيوية هو الاستيلاء على المحصولات والسلع والبضائع الثمينة والتوابل الشهية والتجارة الرابحة الوفيرة لبلاد الشرق، وازدياد الطلب على المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتا التبادل التجاري الوحيد المتعارف عليهما في العالم آنذاك، لما كانت موارد الذهب والفضة في العالم القديم محدودة وقليلة، ولم تعد تفي بحاجات التجارة الدولية، أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذه المعادن أمراً ملحاً وضرورياً.

والواقع أنه قد ترامت إلى مسامع الكثيرين في الغرب الأوربي أخبار الرحلات الطويلة التي قام بها بعرض المغامرين الأوروبيين في آسيا وتسجيل ما لمسوه من مصادر الرخاء والثراء في هذه البلاد مما ألهب حماس كثيراً من الناس وبخاصة المغامرين.

كانت الحروب الصليبية قد أكدت الفكرة القائلة بأن في إمكان أوروبا الوصول إلى الشرق مركز التوابل عن طريق الغرب ما بينت رحلات بعض الرحالة الأوروبيين لبلاد المشرق مدى ثراء الشرق، فقد راح ماركو بولو الرحالة الإيطالي الشهير يصف في كتابه العجائب ما رآه في الشرق وما شاهده من كنوز الثروة في البلاد التي زارها ومدى رخائها من منتجات زراعية وصناعية وتقدم التجارة وتعدد المراكز التجارية فيها، وعاد ماركو بولو بعد رحلة في الشرق استغرقت أربعة وعشرون عاماً يحمل معه الكثير من الأحجار الكريمة، وراح ماركو بولو يوضح أن الشرق يمتاز بكثرة سكانه وضخامة ثروته، وقد تتابعت رحلات الكثيرين من الأوروبيين إلى بلاد الشرق وأثبتوا صدق الكثير مما رواه ماركو بولو، وعلى هذا راحت أنظار الأوروبيين تتطلع على موارد الثروة في الشرق وعقدت العزم على الحصول على شطر منها لأنفسهم.

كان للبرتغاليين جواسيس من اليهود أطلقوهم في الشرق، لكي يقفوا على معلومات هامة بكل ما يتصل بتجارة التوابل وغيرها من البضائع الشرقية، واستطاع الجواسيس اليهود أن يحصلوا على معلومات وبيانات خاصة بالتجارة الشرقية من حيث حجمها وأنواعها وما إلى ذلك وعلى هذا فإن غالبية المؤرخين يقررون أن بلاد الهند بمحصولاتها الثمينة وتوابلها الشهية وتجارتها الرابحة الوفيرة كانت هي الهدف الأول للبرتغاليين ومحط آمالهم في مشروع الكشف الجغرافي.

بدأت جهود البرتغال في ميدان الكشوف الجغرافية، منذ عهد الأمير هنري وهو ابن الملك يوحنا ملك البرتغال والذي يطلق عليه في المصادر الأمير هنري الملاح ١٣٩٤م-١٤٦٠م، الذي راح يعمل على تشجيع الملاحة بين الأوروبيين وحثهم على الاستمرار في عملية الكشف عن طريق جديد لوصول إلى الهند وكسر الاحتكار التجاري الذي فرضته المدن الإيطالية وبخاصة البندقية على المجتمع الأوروبي وتسديد ضربة في مقتل إلى الاقتصاد العربي بحرمانه من الرسوم الجمركية التي يفرضها على تجارة الهند، ومن هنا بدأت البرتغال تكثف جهودها ونشاطها حتى استطاع الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما الدوران حول طريق راس الرجاء الصالح والوصول إلى المحيط الهندي وتحويل تجارة الهند مباشرة إلى أسواق لشبونة بواسطة هذا الطريق الجديد.

وبوصول فاسكو دي جاما إلى المحيط الهندي في مارس ١٤٩٨م راح البرتغاليون ينشئون مراكز تجارية مسلحة على الساحل الغربي للهند وفي جزر المحيط الهندي وغيرها، وعملوا على بسط سيطرتهم العسكرية والتجارية على هذه المنطقة ابتغاء احتكار تجارة الشرق ونقلها مباشرة إلى أوروبا.

كان للعوامل الاقتصادية أثرها الكبير في دفع وتنشيط حركة الكشوف الجغرافية، فحينما وصلت سفينة الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما إلى ثغر قاليقوط على الساحل الغربي للهند المسمى ساحل ملبار، كانت قاليقوط إذ ذاك مركزاً رئيسياً من مراكز التجارة الهندية وفيها جالية كبيرة العدد وافرة الثراء من التجار العرب، وقد أقام فاسكو دي جاما قرابة ثلاثة أشهر في قاليقوط وتبادل مع حاكم الثغر الهدايا وأخبر فاسكو دي جاما حاكم الثغر أنه جاء إلى الهند كسفير لملك البرتغال ليكشف طريقاً بحرياً إليها غير الطريق المألوف وأن البرتغاليين يريدون تدعيم الروابط بينهم وبين الهند.

قام فاسكو دي جاما بدراسات واسعة حول إمكانية الاستفادة من هذا الكشف الجديد، ثم قرر العودة إلى البرتغال ليحمل إلى الملك البرتغالي عمانويل الثاني بشرى النجاح الذي حققته البعثة الكشفية. وفي شهر أغسطس ١٤٩٨م رفعت السفن مراسيها وأخذت أهبتها للرحيل، وفي طريق العودة رأي دي جاما أن يمر بثغر ماليندي وصحب معه وفداً يمثل حاكمها ليقدم إلى ملك البرتغال هدايا رمزاً للعلاقات الودية بين البلدين، وقد وصل دي جاما إلى البرتغال في سبتمبر ١٤٩٩م وهو يحمل كنوزاً من الأحجار الكريمة والسلع الهندية وغيرها وقد استقبلته لشبونة استقبالاً حافلاً كما ودعته قبل ذلك بعامين في شهر يوليو ١٤٩٧م.